الأمم المتحدة

A/65/687

الجمعية العامة

Distr.: General
11 January 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – أداء الولاية ٦

ألف – نظرة عامة ٦

باء – تنفيذ الميزانية ٦

جيم – مبادرات دعم البعثة ١٠

دال – تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي ١٠

هاء – الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة ١٠

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٢

080211 080211 11-20450 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثالثا – أداء الموارد ٦٦
ألف – الموارد المالية ٦٦
بـاء – موجز للمعلومات المتعلقة بعمليات نقل الاعتمادات فيما بين الفئات ٦٧
جيم – نمط الإنفاق الشهري. ٦٨
دال – إيرادات وتسويات أخرى ٦٩
هاء – المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي. ٦٩
واو – قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية. ٧٠
رابعا – تحليل التباين ٧٠
خامسا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ٧٥

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضا لأداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وقد تم ربط مجموع نفقات البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بهدف البعثة، وذلك من خلال عدد من الأُطر القائمة على النتائج تم تجميعها حسب العناصر، وهي العملية السياسية، وقطاع الأمن وسيادة القانون، والحوكمة والتنمية والمساعدة الإنسانية، والدعم.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
المراقبون العسكريون وأفراد الشرطة	٦٤ ٠٥٤,٩	٦٣ ٦١٠,٥	٤٤٤,٤	٠,٧
الأفراد المدنيون	٧٧ ٧٤٣,٠	٧٦ ٨٦٦,٧	٨٧٦,٣	١,١
التكاليف التشغيلية	٦٤ ١٤١,٥	٥٠ ٦٤١,٦	١٣ ٤٩٩,٩	٢١,٠
إجمالي الاحتياجات	**٢٠٥ ٩٣٩,٤**	**١٩١ ١١٨,٨**	**١٤ ٨٢٠,٦**	**٧,٢**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٧ ٧٦٠,٧	٨ ٧٠٨,٥	(٩٤٧,٨)	١٢,٢
صافي الاحتياجات	**١٩٨ ١٧٨,٧**	**١٨٢ ٤١٠,٣**	**١٥ ٧٦٨,٤**	**٨,٠**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
إجمالي الاحتياجات	**٢٠٥ ٩٣٩,٤**	**١٩١ ١١٨,٨**	**١٤ ٨٢٠,٦**	**٧,٢**

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمدة[أ]	الموارد المقررة (المتوسط)	الموارد الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية)[ب]
المراقبون العسكريون	٣٤	٣٤	٣٣	٢,٩
شرطة الأمم المتحدة	١ ٠٤٥	٩٣٨	٩٧١	(٣,٥)
وحدات الشرطة المشكلة	٥٦٠	٥١٣	٥٥٨	(٨,٧)
الموظفون الدوليون	٤٤٦	٤٤٦	٣٥٨	١٩,٧
الموظفون الوطنيون	٩٨١	٩٨١	٨٨٩	٩,٣
متطوعو الأمم المتحدة[ج]	٢٠٤	٢٠٤	١٨١	١١,٢

الفئة	المعتمدة[أ]	الموارد المقررة (المتوسط)	الموارد الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية)[ب]
الوظائف المؤقتة[ج]				
الموظفون الدوليون	١١	١١	٤	٦٣,٦
الموظفون الوطنيون	٢	٢	١	٥٠,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٤	٤	٢	٥٠,٠

(أ) تمثل القوام الأقصى المأذون به.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) يشملون ٦٢ متطوعا تمت الموافقة عليهم لتغطية أنشطة تتصل بانتخابات القرى.

(د) تشمل ٦ وظائف لموظفين دوليين و ٦ وظائف مؤقتة لموظفين وطنيين لتغطية أنشطة تتصل بانتخابات القرى.

ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (A/63/710)، وبلغ إجماليها ٠٠٠ ٦١٠ ٢١٠ دولار. وتضمنت الاعتمادات اللازمة لـ ٣٤ ضابط اتصال عسكري، و ٠٤٥ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٥٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٤٥٢ موظفا دوليا، و ٩٩٦ موظفا وطنيا، بمن فيهم ٧٢ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، عرض الأمين العام الاحتياجات اللازمة لدعم انتخابات (السوكو) القروية والبلدية التي بلغ إجماليها ٠٧٣ ٢٠٠ ٣ دولار، والتي تغطي تكاليف النشر المؤقت لـ ٦ موظفين دوليين (٢ ف–٤، ٤ ف–٣) و ٦ موظفين وطنيين، من بينهم موظفان وطنيان من الفئة الفنية، فضلا عن ٦٢ من متطوعي الأمم المتحدة (انظر A/63/710/Add.1). وسيتم استيعاب التكاليف المتصلة بالانتخابات ضمن الميزانية من خلال تدابير الكفاءة.

٢ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (A/63/746/Add.3)، بأن ترصد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٣٣٨ ٤٧٤ ٢٠٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣ – وخصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٢/٦٣، مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٩٣٩ ٢٠٥ دولار لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد قسم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء.

٤ – وكانت افتراضات الميزانية الواردة في تقرير الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠ تتوقع أن تستأنف شرطة تيمور – ليشتي الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية للشرطة في جميع المقاطعات خلال عام ٢٠١٠، بحيث يلي ذلك تقليص قوام شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك ٢٣٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة في بادئ الأمر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرت بعثة الأمم المتحدة للتقييم الفني تقييما دقيقا لمستوى استعداد شرطة تيمور – ليشتي الوطنية لتولي المسؤوليات الأساسية للشرطة، بالإضافة إلى الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي. ونظرا لتأخر عملية استئناف تولي المسؤوليات عن الجدول الزمني المتوقع لها بسبب عدم التزام شرطة تيمور – ليشتي الوطنية بالمعايير المتفق عليها بين الجانبين، أوصت بعثة التقييم الفني بتقليص قوام شرطة الأمم المتحدة من ٦٠٥ ١ فردا إلى ٢٨٠ ١ فردا بحلول منتصف عام ٢٠١١، رهنا بإجراء تقييم متابعة في نهاية عام ٢٠١٠. غير أن مجلس الأمن مدد، في قراره ١٩١٢ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مع الإبقاء على كامل قوام شرطة الأمم المتحدة.

ثانيا – أداء الولاية

ألف – نظرة عامة

٥ – أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦) ومددها في قرارات لاحقة. وحدّد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراريه ١٨٦٧ (٢٠٠٩) و ١٩١٢ (٢٠١٠) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١ بالمستويات الحالية للقوام المأذون به. وتضمن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/85) عرضا عاما للنتائج والتوصيات التي انتهت إليها بعثة الأمم المتحدة للتقييم الفني، التي أوفدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والمشاورات الواسعة التي أجرتها مع السلطات التيمورية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس أيضا إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تقديم الدعم اللازم، في نطاق ولايتها، إلى انتخابات (السوكو) القروية المحلية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، استجابة لطلب حكومة تيمور – ليشتي.

٦ – وتشمل ولاية البعثة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو النهوض بأمن واستقرار تيمور – ليشتي كبلد مستقل.

٧ – وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تحقيق عدد من الإنجازات بتحقيق ما يتصل بذلك من نواتج رئيسية مبينة في الأطر الواردة في الفرع واو أدناه لعناصر العملية السياسية، وقطاع الأمن، وسيادة القانون، والحوكمة، والتنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية، والدعم.

٨ – ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي قياساً إلى أطر الميزنة المقررة القائمة على النتائج، المحددة في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، مقارنة بمؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أنجزت فعلا بالنواتج المقررة.

باء – تنفيذ الميزانية

٩ – قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدور هام في تعزيز الأمن والاستقرار في تيمور – ليشتي المستقلة، وذلك بمساعدة حكومتها ومؤسساتها الوطنية ذات الصلة، من خلال تيسير الحوار السياسي وثقافة الحكم الديمقراطي بين الأطراف التيمورية. وواصلت البعثة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية من خلال

الحوار مع الأطراف الرئيسية في الأحزاب السياسية العاملة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة وتيسير الحوار فيما بين الأحزاب السياسية والجهات السياسية الفاعلة على مختلف المستويات. كما قدمت البعثة الدعم لانتخابات (السوكو) القروية المحلية التي تمت على نحو يتسم بالحرية والنزاهة وانتهت إلى نتائج مقبولة من الجمهور العام.

١٠ - وتحقق تقدم فيما يتصل ببرنامج بناء القدرات لتعزيز تمكين المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وسن البرلمان ما لا يقل عن ٢٩ نصا تشريعيا. ووافق البرلمان الوطني على عدد من التشريعات الرئيسية، من بينها قانون العقوبات، وقانون للقيادات المحلية وانتخابها، وقانون مكافحة العنف المترلي. كما أحرز تقدم فيما يتصل بالانتهاء من وضع الصيغة النهائية لميزانية الدولة لعام ٢٠١٠، وقانون للأمن القومي، وقانون للأمن الداخلي، وإجراء تعداد للسكان والمنازل، وقانون لجنة مكافحة الفساد، وتعديلات أوضاع مقاتلي التحرير السابقين، ونظام مكافآت القضاة، وقانون للتقسيمات الإقليمية والإدارية، واستخدام شعار لجنة الصليب الأحمر الدولية.

١١ - وفي المجال الفني لإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون، واصلت شرطة الأمم المتحدة التشديد على الحد من الجريمة مع التركيز في الوقت ذاته بصورة متزايدة على إعداد شرطة تيمور - ليشتي الوطنية لاستئناف المسؤوليات التنفيذية. وعقب تسليم مقاطعتين (لاوتم، وأوكوسي) إلى الشرطة الوطنية في الفترة المالية السابقة، تم إخضاع ما مجموعه أربع مقاطعات (ماناتوتو، وفيكيكي، وأينارو، وباكاو) وثلاث وحدات (مركز تدريب الشرطة، والوحدة البحرية، وإدارة المعلومات الاستراتيجية) للسلطة التيمورية. ونقحت شرطة الأمم المتحدة مفهوم عملياتها كي يعكس تعزيز نهج الشراكة في مجال توجيه الشرطة الوطنية ورصدها وإسداء المشورة إليها. كما استمرت عملية تسجيل الشرطة الوطنية وإصدار الشهادات لأفرادها، حيث تم إصدار الشهادات لـ ٩٣ في المائة من أفرادها (٢ ٩٢٢ فردا من بين ٣ ١٤٩ فردا) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكان التأخر في تولي الشرطة الوطنية لمسؤوليات الخفارة الأساسية يرجع إلى عدم وفاء بعض المقاطعات والوحدات بالمعايير المتفق عليها بين الحكومة والبعثة.

١٢ - وواصل فريق الاتصال العسكري أنشطة الرصد التي يقوم بها في أنحاء البلد، مع التشديد بصفة خاصة على المناطق الحدودية الأكثر حساسية، مثل مقاطعة أوكوسي.

١٣ - واستمر تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن، وبخاصة في وضع إطار قانوني، بإسداء المشورة إلى البرلمان الوطني بشأن مجموعة قوانين الأمن القومي التي صدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة في صياغة سياسة للأمن القومي، تم تقديمها إلى مجلس الوزراء.

١٤ - وفي المجال الفني لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، أسدت البعثة المشورة والمساعدة التقنية والتدريب إلى مؤسسات الدولة، بما فيها شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي. كما قدمت البعثة المشورة والمساعدة إلى المجتمع المدني بشأن معايير حقوق الإنسان والرصد الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان. وتواصلت الجهود لدعم مكتب المدعي العام للانتهاء من التحقيقات في الجرائم الجسيمة المقترفة في عام ١٩٩٩ ومساعدة الحكومة والبرلمان الوطني على تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة، ولجنة الحقيقة والصداقة.

١٥ - وفي إطار العنصر ٣ المتعلق بالحوكمة والتنمية والمساعدة الإنسانية، واصلت البعثة إسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال السياسات العامة والمسائل التقنية إلى المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع الشركاء الآخرين في العمل التنموي والإنساني.

١٦ - وقد تحقق التقدم نحو إقامة دولة ديمقراطية ومؤسسات حكومية مستدامة في مجالات مثل اللامركزية، والانتخابات، والشفافية، والمساءلة، والخدمة المدنية. ومضت خطط الحكومة للإصلاح الإداري قدما بإنشاء لجنة الخدمة المدنية ولجنة مكافحة الفساد. وبدعم من فريق الانتخابات المتكامل المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أجريت بنجاح الانتخابات القروية، بقيادة قوية من قبل الهيئات الانتخابية الوطنية. ومع ذلك، قررت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية إلى ما بعد إجراء الانتخابات العامة عام ٢٠١٢. وتم الترويج للاتصال والتنسيق بين المؤسسات وأصحاب المصلحة الوطنيين من خلال النجاح في تنظيم ستة منتديات بشأن الحكم الديمقراطي.

١٧ - وبالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت البعثة الإسهام في تطوير قطاع العدالة من خلال التنسيق الاستراتيجي وإسداء المشورة التقنية إلى حكومة تيمور - ليشتي في صياغة التشريعات الرئيسية، مع التركيز بصفة خاصة على السجون والعدل بين الجنسين وقضاء الأحداث بهدف تعزيز قدرات مؤسسات العدالة. وكان التقييم المستقل الشامل للاحتياجات في قطاع

العدالة الذي أجرته حكومة تيمور – ليشتي، وأعقبه وضع خطة استراتيجية لقطاع العدالة، من الإنجازات الكبرى في الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨ – وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، تم تحقيق تقدم كبير في مجال المساعدة الإنسانية، مع إغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا والملاجئ الانتقالية وبدء عملية سلمية للعودة والاندماج. كما أحرز تقدم في تطوير قدرة وطنية للتأهب للكوارث، وتمكنت السلطات الوطنية من التعامل مع جميع الكوارث الصغيرة على نحو فعال. وأسديت المشورة بشأن طائفة واسعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على فعالية استغلال عائدات النفط والغاز في المشاريع والبرامج المتصلة بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية. واستمر تعزيز التنسيق بين الحكومة والشركاء الإنمائيين من خلال برنامج الأولويات الوطنية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بدعم مشترك من البعثة والبنك الدولي.

١٩ – ودعما للأنشطة المقررة لتنفيذ الولاية، حققت البعثة معدل تنفيذ إجمالي بلغ ٩٣ في المائة من حيث الإنفاق، بالمقارنة بالموارد المعتمدة.

٢٠ – وقد تأثّرت افتراضات الميزانية التي وضعت عند إعداد احتياجات البعثة من الموارد للفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠ بعد ذلك بعدد من العوامل غير المنظورة خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠، وهو ما أثّر بدوره على مجمل الأداء المالي. وفيما يلي هذه العوامل الرئيسية:

(أ) زيادة معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة بالمقارنة بما هو مدرج في الميزانية. فالميزانية كانت تتضمن معدلا يبلغ ١١٤ دولارا في اليوم في مقابل المعدل البالغ ١١٩ دولارا في اليوم. ويرجع ذلك إلى أن المعدلات المعتمدة لم يبدأ سريانها حتى ما بعد بدء دورة الميزانية.

(ب) أدى الاحتفاظ بـ ٢٣٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة، كان مخططا لإعادتهم إلى الوطن، إلى زيادة معدل النشر عما كان مخططا. كما حققت البعثة معدلات نشر أعلى مما كان مخططا فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة.

(ج) ازدياد متوسط مرتبات الموظفين الوطنيين بنسبة ٤٩ في المائة بالمقارنة بما هو مدرج في الميزانية في عام ٢٠٠٩ وبنسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠.

(د) زيادة أسعار الوقود ورسوم المناولة المتصلة به.

جيم – مبادرات دعم البعثة

٢١ – واصلت الشعبة تقديم الدعم الإداري واللوجستي والأمني بفعالية وكفاءة لأفراد القوة العسكرية وأفراد شرطة الأمم المتحدة والأفراد المدنيين التابعين للبعثة. وخلال الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، احتفظت البعثة بأربعة مراكز إقليمية (باكاو، وسواي، وماليانا، وأوكوسي) و ٨ مكاتب للشرطة في المقاطعات الفرعية، وواصلت كذلك القيام بعمليات دعم في مقرات الشرطة الـ ١٣ في المقاطعات.

٢٢ – وأسفرت إعادة تقييم احتياجات البعثة من النقل الجوي عن إعادة طائرة هليكوبتر إلى بلدها، وعدم تنفيذ الرحلات الجوية المقررة إلى دنباسار، اندونيسيا، كما كان مخططا. وأدى هذان التغييران على حد سواء إلى تخفيضات كبيرة في الاحتياجات نظرا لانخفاض أسعار العقود الفعلية للأصول الجوية.

٢٣ – وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لخفض مستويات المخزون والمشتريات الجديدة، وهو ما ترك أثرا على تكاليف التشغيل. وتحقق خفض كبير في التكاليف بسفر أفراد شرطة الأمم المتحدة المقرر تناوبهم على متن الرحلات الجوية المقررة لتناوب وحدات الشرطة المشكلة، مما خفض من مشتريات بطاقات السفر الفردية.

٢٤ – كما كان هناك انخفاض كبير في استهلاك الديزل بلغت نسبته حوالي ١٦ في المائة نتيجة لمبادرة البيئة الخضراء التي تتبناها البعثة. وتركت تلك المبادرة أيضا أثرها الإيجابي على انخفاض التكاليف المتصلة بشراء الأدوات المكتبية.

دال – تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٥ – يعتبر التعاون مع بعثات حفظ السلام الأخرى على الصعيد الإقليمي تحديا يواجه البعثة بسبب الموقع. ومع ذلك، احتفظت البعثة بروابط قوية مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات فيما يتصل بالنقل وغيره من الخدمات. كما احتفظت البعثة بروابط وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قدمت البعثة الدعم اللوجستي لهذه الوكالات على أساس الطاقة الفائضة أو على أساس استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء.

هاء – الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

٢٦ – استنادا إلى الإطار الاستراتيجي المتكامل، واصلت البعثة اتباع نهج ”منظومة أمم متحدة واحدة“ من خلال كل من نائب الممثلة الخاصة المعني بدعم أجهزة الحكم والتنمية والشؤون الإنسانية وممثل الأمم المتحدة المقيم. وظلت البعثة تركز بصورة قوية على اتباع

نهج تعاوني متماسك يحقق فعالية استخدام الموارد لتنفيذ ولايتها. ووصولا لهذه الغاية، استمرت أعمال التنسيق وصنع القرار وآليات التخطيط المشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري، تسير بصورة فعالة في جميع مجالات الولاية.

٢٧ - وفي المجال الفني المتعلق بالانتخابات، قام فريق مشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة) ملحق بوحدة الحكم الديمقراطي بالبعثة، بتنسيق الدعم المقدم لحكومة تيمور - ليشتي في تنظيم انتخابات (السوكو) القروية. وواصل فريق الدعم الانتخابي المساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية لهيئتي إدارة الانتخابات (اللجنة الانتخابية الوطنية والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات) وللأحزاب السياسية. وفيما يتعلق بموضوع أجهزة الحكم، عملت البعثة بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسداء المشورة التشريعية لإنشاء لجنة للخدمة المدنية ولجنة لمكافحة الفساد، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيما يتعلق بالإطار التشريعي لتطبيق اللامركزية.

٢٨ - وفي قطاع الأمن، استمر فريق مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة (فريق إصلاح قطاع الأمن التابع للأمم المتحدة)، ضم أفرادا من البرنامج الإنمائي ملحقين بوحدة دعم قطاع الأمن بالبعثة، في تنفيذ مشروع استعراض قطاع الأمن مع التركيز على أنشطة بناء القدرات.

٢٩ - وفي قطاع العدالة، اضطلعت البعثة بالدور الرئيسي في إسداء المشورة الفنية والتقنية فيما يتعلق بالعديد من مشاريع القوانين بدعم قوي من شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، مثل البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي غضون ذلك، واصل الفريق القطري تنفيذ برامج كبرى في المجالات ذات الصلة، مثل برنامج العدالة الذي يتولاه البرنامج الإنمائي والبرنامج الجنساني المشترك الذي يتولاه كل من الصندوق الإنمائي للمرأة وصندوق السكان.

٣٠ - وفي المجال الفني المتعلق بالمساعدة الإنسانية، واصلت البعثة تنسيق أنشطة الفريق القطري للمساعدة الإنسانية، الذي ضم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية الدولية ذات الصلة. وشدد فريق الأمم المتحدة القطري تركيزه على أنشطة تحقيق الانتعاش المتصلة بالولاية المسندة للبعثة من أجل تيسير توفير مساعدات الإغاثة والانتعاش، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للانتعاش. كما تركزت الأنشطة المنسقة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز قدرة الحكومة على إدارة الكوارث الطبيعية، من حيث وضع إطار تشريعي ومن حيث القدرة على الاستجابة على حد سواء.

٣١ - وقامت البعثة بإسداء المشورة الاجتماعية - الاقتصادية الرفيعة المستوى، التي تضمنت مساهمات من منظومة الأمم المتحدة. وأخيرا، ودعما لعملية ''الاتفاق''، شاركت البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، بنشاط في الأفرقة العاملة المنشأة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الأولويات الوطنية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١ - العملية السياسية

٣٢ - واصلت البعثة القيام بمساعيها الحميدة من أجل تعزيز العمليات التعاونية التي تضم الجميع، وتشجيع المشاركة النشطة في مناقشات السياسات الوطنية، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي. وشملت تلك الجهود عقد اجتماعات أسبوعية بين الممثلة الخاصة للأمين العام والرئيس، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، وزعيم المعارضة. وعقدت الممثلة الخاصة أيضا اجتماعات شهرية مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب غير الممثلة في البرلمان، واجتماعات فصلية مع ممثلات الأحزاب السياسية. وعقد نائب الممثلة الخاصة المعني بدعم أجهزة الحكم والتنمية والشؤون الإنسانية اجتماعات أسبوعية مع نائبي رئيس الوزراء بينما عقد نائب الممثلة الخاصة المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون اجتماعات، أسبوعية في العادة، مع وزير الدولة لشؤون الأمن، وحسب الاقتضاء مع وزير الدولة للدفاع.

٣٣ - وأجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الانتخابات المحلية لاختيار رؤساء ومجالس القرى. وجرت الانتخابات في جو سلمي، وحظيت النتائج بقبول السكان على نطاق واسع. ووفرت البعثة الموارد التقنية واللوجستية، كما بذلت مساعيها الحميدة لدى مؤسسات الدولة، بما فيها البرلمان الوطني والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات واللجنة الانتخابية الوطنية والمنظمات المحلية فيما يتصل بهذه الانتخابات.

٣٤ - وقامت البعثة، مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي، بإسداء المشورة التقنية لوزارة الدولة المعنية بتعزيز المساواة ولتجمع البرلمانيات وللمجتمع المدني بشأن تعميم المنظور الجنساني في قوانين ونظم الانتخابات لضمان تخصيص حصة للمرأة فيها.

الإنجاز المتوقع ١-١: توطيد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام البرلمان الوطني بصياغة قانون مكافحة العنف المترلي، وميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩، وقانون لجنة مكافحة الفساد، وقانون استخدام الأسلحة، وقانون حماية الشهود، وقانون الشؤون المدنية، والقوانين الانتخابية بما فيها القانون المنقح للانتخابات على مستوى القرى وقانون الانتخابات على مستوى البلديات، عن طريق مناقشات بناءة تُعقد بين أعضاء البرلمان، وكذلك عن طريق عقد جلسات استماع عامة للبرلمان بشأن القضايا ذات الاهتمام الوطني، يُدعى للمشاركة فيها المجتمع المدني والمنظمات النسائية وغيرها من المنظمات/المؤسسات ذات الصلة، واضطلاع البرلمان بمهامه	تحقق. اعتمد البرلمان الوطني القوانين ذات الصلة، باستثناء قانون استخدام الأسلحة، وقانون الحكم المحلي (تم تعليق المناقشة)، وقانون انتخابات البلديات، وقانون الشؤون المدنية. وتشمل القوانين التي تم إقرارها القوانين المتعلقة بمكافحة العنف المترلي، وبميزانية الدولة لعام ٢٠١٠، وبإنشاء لجنة مكافحة الفساد؛ وبتعديلات أوضاع مقاتلي التحرير السابقين؛ وبنظام مكافآت القضاة، وبالتقسيمات الإقليمية والإدارية؛ وقانون الأمن القومي، وقانون الدفاع الوطني، وقانون الأمن الداخلي، والقانون المتعلق بتعداد السكان والإسكان، وباستخدام شعار الصليب الأحمر. وتم اعتماد العديد من هذه القوانين عقب عقد جلسات استماع مع أعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك قانون التقسيمات الإقليمية والإدارية؛ وقانون الأمن القومي، وقانون مؤسسة متابعة لجنة الاستقبال والحقيقة ولجنة الحقيقة والصداقة.
إجراء انتخابات القرى والانتخابات المحلية في جو من الهدوء والأمن، مع أدنى حد من الحوادث الأمنية ذات الصلة بالانتخابات، ومشاركة الناخبين بأعداد كبيرة وتصرفهم بطريقة منظمة يوم الانتخابات، وكذلك قبول الجمهور النتائج على نطاق واسع دون اللجوء إلى العنف، ونقل السلطات بطريقة منظمة	تحقق. أجريت انتخابات حرة ونزيهة في جو سلمي، وبلغت نسبة الإقبال على التصويت ٦٧ في المائة، ولم يُبلغ إلا عن عدد قليل من الحوادث الأمنية المعزولة.
استضافة الحكومة اجتماعات يشارك فيها كل من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وكذلك المجتمع المدني، بما يسمح بالاستفادة من خبرات هذه الأطراف إلى أقصى حد في وضع السياسات، مع إدماج المنظور الجنساني ومنظور الشباب	تحقق. انخرط الرئيس ورئيس الوزراء في حوار مستمر مع جميع الأحزاب السياسية، كل على حدة وكمجموعات على حد سواء، بما في ذلك قادة المعارضة، لمناقشة القضايا محل الاهتمام الوطني. ونظم المجتمع المدني والبرلمان الوطني حوارات ومنتديات أخرى لمناقشة إدماج المنظورات الجنسانية والشبابية في عملية وضع السياسات.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة لصالح مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، بهدف تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي	نعم	قامت البعثة بإسداء المشورة وتيسير الحوار فيما بين الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية على مختلف المستويات لكفالة إجراء مناقشات فيما بينها. وعُقدت اجتماعات شهرية مع الرئيس ورئيس الوزراء، واجتماعات أسبوعية مع نائب رئيس الوزراء. وعُقدت اجتماعات شهرية مع رئيس البرلمان، والأمين العام لحزب الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة (فريتيلين)، ووزير الدولة للدفاع. وعُقدت اجتماعات حزبية سياسية شهرية، من بينها ٣ اجتماعات مع نائبات في البرلمان ومنظمات المجتمع المدني. كما عُقدت اجتماعات غير رسمية مع الأحزاب السياسية، ومسؤولين حكوميين على الصعيدين الوطني والمحلي، ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
إسداء المشورة والدعم لانتخابات القرى والانتخابات المحلية، بما في ذلك عن طريق جميع المكاتب الإقليمية للبعثة في مجالات الشؤون القانونية والعمليات وتثقيف الناخبين/التربية الوطنية، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة والشؤون اللوجستية	١٠	أجريت انتخابات القرى في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعُقدت ١٠ اجتماعات تتعلق بانتخابات (السوكو) القروية مع المسؤولين الحكوميين ومع قائد المعارضة. وواصل فريق الدعم الانتخابي المتكامل، المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، توفير المستشارين الانتخابيين الذين تواجدوا مع نظرائهم في هيئات إدارة الانتخابات التيمورية. وقدم المستشارون المساعدة بشأن طائفة واسعة من المسائل الانتخابية، بما في ذلك الشؤون القانونية، وتثقيف الناخبين/التربية المدنية، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة والشؤون اللوجستية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات كل أسبوعين لمنتدى التنسيق الثلاثي الأطراف بين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الوزراء وقائد القوة الأمنية الدولية، بشأن المسائل المتعلقة بالأمن	٣	عُقدت ثلاثة اجتماعات للتصدي للتحديات المباشرة لأزمة عام ٢٠٠٦ (المشردون داخليا، ومقدمو الالتماسات، وقضية رينادو). غير أنه مع تحسن الحالة الأمنية والسياسية واستمرار حالة الاستقرار النسبي، لم تعد هناك حاجة لعقد اجتماعات لمنتدى التنسيق الثلاثي لمناقشة مسائل تتناولها الاتصالات المتبادلة بين الأمم المتحدة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار والحكومة.
دعم أنشطة تعميم المنظور الجنساني عن طريق عقد حلقتي عمل وندوتين تحاوريتين وأربعة اجتماعات من أجل تعزيز التمكين للمرأة والمساواة بين الجنسين، تستهدف عدة فئات منها تجمع البرلمانيات، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تنفيذ منهاج العمل السياسي للمرأة وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة مجدية في انتخابات السوكو (القرى) والانتخابات المحلية	٢ ٤ ٤	عُقدت حلقتا عمل تدريبيتين نُظمت أربعة منتديات تفاعلية عُقدت أربعة مجموعات نقاش أسفرت عن نتائج إيجابية بالمقارنة بانتخابات (السوكو) القروية السابقة التي أجريت في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ وازدادت نسبة النساء بين رؤساء القرى من ٧ في المائة إلى ١١ في المائة؛ كما ازدادت نسبة النساء بين رؤساء المستوطنات من ٢٢ في المائة إلى ٣٧ في المائة، منهن ١٨ في ديلي؛ كما ارتفع عدد ممثلات النساء المسنات من ٢ إلى ٦ ممثلات.
تصميم وتنفيذ حملات وطنية لإعلام الجمهور وبرامج دعوة وطنية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى توطيد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية مثل النشرات الصحفية والمعلقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمنشورات وغيرها من المواد الدعائية المخصصة للتوزيع والتعليق على لوحات إعلامية في جميع أنحاء البلد، ونشرها في الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات مجتمعية لتوعية المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	نُظمت حملات إعلامية على مستوى البلد بالتعاون مع حكومة تيمور - ليشتي والفريق القطري والمجتمع المدني بشأن العنف المترلي. وشمل ذلك توزيع ٢ ٠٠٠ ملصق، و ٢ ٠٠٠ بطاقة بريدية. وأذيع إعلان تليفزيوني عام مدته دقيقة واحدة مرتين يوميا على مدى ٦٠ يوما، بالإضافة إلى إعلان إذاعي عام مدته دقيقة واحدة عبر الإذاعة الوطنية و ١٥ محطة إذاعية محلية على مدى ٦٠ يوما. وتم تنفيذ حملة لتثقيف الناخبين/التربية الوطنية للتحضير لانتخابات (السوكو) القروية عام ٢٠٠٩ دعما للحملات الإعلامية التي قامت بها الهيئات الانتخابية الوطنية، وشملت ثلاثة إعلانات

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	عامة مدة الواحد منها ٩٠ ثانية (تليفزيونية وإذاعية) حول قانون الانتخابات القروية، والعملية الانتخابية، والدور الذي يلعبه الدعم المقدم من الأمم المتحدة.

الإنجاز المتوقع ١-٢: تحقيق التقدم نحو المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بمعالجة خلافاتها عن طريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية القائمة	تحقق. في حين كانت هناك خلافات سياسية حادة بين الائتلاف الحاكم والمعارضة حول مسائل من قبيل الميزانية وقضية بيري *Bere*، ظل مسار هذه النزاعات يجري من خلال البرلمان، ولا سيما فيما يتعلق بالتصويت في البرلمان على سحب الثقة من الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعُقدت اجتماعات شهرية مع القيادات لتيسير الحوار فيما بين الأحزاب السياسية، ومع الجهات السياسية الفاعلة على مختلف المستويات، للتشجيع على إجراء مناقشات بناءة فيما بينها.
بدء تنفيذ مبادرات الحوار بين الدولة والمجتمع المحلي التي خططت لها وزارة التضامن الاجتماعي ومكتب رئيس الجمهورية، في ديلي والمقاطعات	تحقق. واصل الرئيس مبادرة *Dalan ba Dame* (الطريق إلى السلام)، حيث قام بزيارة مجتمعات محلية في المقاطعات وفي ديلي، بما في ذلك من خلال ترؤس احتفالات المصالحة التقليدية. كما أجريت حوارات، وعُقدت اجتماعات، وبُذلت جهود للمصالحة على مستوى المجتمعات المحلية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات أسبوعية للممثل الخاص للأمين العام مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة بشأن المسائل الوطنية الحاسمة التي يتعين حلها بواسطة عمليات شاملة وتعاونية، بما في ذلك توطيد ثقافة الديمقراطية واستعراض القطاع الأمني وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية	٢٧	اجتماعا كل أسبوعين مع الرئيس
	١٤	اجتماعا كل أسبوعين مع رئيس الوزراء
	٣٠	اجتماعا مع الأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة (فريتيلين)

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع رئيس البرلمان الوطني بشأن المسائل الوطنية الحاسمة التي يتعين حلها بواسطة عمليات شاملة وتعاونية، بما في ذلك توطيد ثقافة الديمقراطية واستعراض القطاع الأمني وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية	٨	اجتماعا مع رئيس البرلمان الوطني
عقد اجتماعات كل أسبوعين للجنة المعنية بالتنسيق الرفيع المستوى بين الممثل الخاص للأمين العام وبين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني وزعيم المعارضة، من أجل التنسيق الرفيع المستوى لجميع المسائل المتصلة بولاية البعثة	لا	عُقدت ثلاثة اجتماعات لمنتدى التنسيق الثلاثي قبل وقفها تدريجيا. وكانت الاجتماعات تهدف إلى توفير ساحة لمعالجة المسائل السياسية والأمنية، وبخاصة في حالة منتدى التعاون الثلاثي. وقد استخدمت بصورة مكثفة للتصدي للتحديات المباشرة لأزمة عام ٢٠٠٦ (المشردون داخليا، ومقدمو الالتماسات، وقضية رينادو). ومع ازدياد إضفاء الاستقرار والسلام على الوضع، توقفت هذه الاجتماعات، حيث لم تعد هناك حاجة إليها.
عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع القادة الوطنيين للأحزاب السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية ومنظمات الشباب، من أجل توفير منتدى لمناقشة القضايا الوطنية الحاسمة فيما بينهم ومع البعثة	نعم	
	٣٠	اجتماعا مع الأمين العام لحزب الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة
	٦	اجتماعات مع الأحزاب السياسية، بما فيها ثلاثة اجتماعات مع نائبات برلمانيات
	١	اجتماع مع رئيس الرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية
	١	اجتماعا مع رئيس حزب الوحدة الوطنية
	١	اجتماع مع أسقف ديلي
	١	اجتماع مع أسقف باكاو

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
بذل الممثل الخاص للأمين العام مساعي حميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة لصالح قادة الدولة والحكومة وقادة الأحزاب السياسية وغيرهم من الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، لمعالجة المسائل الحاسمة بإتباع نُهج شاملة وتعاونية، وبتعميم مراعاة القضايا الجنسانية وقضايا الشباب في المناقشات الوطنية المتصلة بالسياسات بشأن المسائل الحاسمة التي يواجهها البلد، وفي صياغة التشريعات	نعم	جرى الترويج للقضايا الجنسانية والمتصلة بالشباب في اجتماعات شهرية مع القيادة السياسية على النحو المشار إليه أعلاه. وعُقدت أربعة اجتماعات مع المجتمع المدني، من بينها ثلاثة اجتماعات مع منتدى المنظمات غير الحكومية، كما أجريت مشاورة مفتوحة استغرقت يوما واحدا مع المجتمع المدني. وشملت المسائل المحددة التي أثيرت: اعتماد قوانين تتضمن أحكاما تراعي الأبعاد الجنسانية في الانتخابات القروية والبلدية، والدعم المقدم من أجل اعتماد قانون بشأن مكافحة العنف المترلي، فضلا عن المسائل المتعلقة بتعليم الفتيات، والصحة الإنجابية، والتمكين على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي.
تقديم تقريرين للأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي	٢	صدر تقريران قدمهما الأمين العام (S/2009/504 و S/2010/85) إلى مجلس الأمن لإبلاغ المجلس بالتطورات السياسية والأمنية؛ والحوار والمصالحة والحكم الديمقراطي؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ والدور المقترح مستقبلا للبعثة؛ والتقييم التقني.
وضع وتنفيذ حملات وطنية لإعلام الجمهور وبرامج دعوة وطنية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمنشورات وغيرها من المواد الدعائية المخصصة للتوزيع والتعليق على لوحات إعلامية في جميع أنحاء البلد، ونشرها في الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات مجتمعية لتوعية المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	نُظمت في شراكة مع الحكومة حملة للوحدة الوطنية باسم أرض واحدة، أمة واحدة، مستقبل واحد، للترويج لفكرة الوحدة بعد ١٠ سنوات من إجراء الاستفتاء على الاستقلال، والانتقال من أوضاع النزاع إلى التنمية، بما في ذلك إعلانان عامان للإذاعة والتليفزيون مدة الواحد منهما دقيقة واحدة أذيع كل منهما ١٥٠ مرة، وإنتاج ٠٠٠ ١٠ ملصق مطبوع، و٠٠٠ ٥ منشور، ومعرض صور في القصر الرئاسي حضره ٥٠٠ زائر، و٠٠٠ ٣ نشرة مطبوعة عن معرض الصور، و٦٠ من لافتات الشوارع واللافتات القائمة بذاتها.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		قيام مكتب الاتصال والإعلام بأنشطة الدعوة، بالتعاون مع وزارة الخارجية ومع ٣٤ تلميذا من جامعة تيمور – ليشتي، بتنسيق أول مؤتمر بشأن النموذج العالمي لمحاكاة الأمم المتحدة عُقد في تيمور – ليشتي في يوم الأمم المتحدة.
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية ومع الشركاء في التنمية، بمن فيهم المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم أطرافا معنية في الاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، من أجل إسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة بالمسائل السياسية والأمنية، وتنسيق آليات رصد التقدم نحو تنفيذ تلك الأولويات	نعم	
	٣	اجتماعات فصلية عُقدت مع الشركاء الإنمائيين. وتركزت المناقشات على التقدم المحرز نحو تنفيذ الأولويات الوطنية، بما في ذلك المسائل السياسية والأمنية والتنسيق المشترك بين الوزارات.
	١	عُقد اجتماع تشاوري دولي حول حوار الدول الهشة وفعالية المعونات من أجل تحسين أوضاع التنمية والاستقرار.

العنصر ٢: قطاع الأمن وسيادة القانون

٣٥ - خلال الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، واصلت البعثة تقديم المساعدة لحكومة تيمور – ليشتي في الحفاظ على الأمن؛ والتواصل مع السلطات العسكرية الوطنية؛ ورصد الحالة الأمنية عن طريق فريق الاتصال العسكري؛ ومساعدة الحكومة في تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وتعزيز نظام العدالة عموما في تيمور – ليشتي.

٣٦ - وجرى تسليم أربع مقاطعات إضافية إلى شرطة تيمور – ليشتي الوطنية لتولي المهام التنفيذية لعمل الشرطة. ووصل مستوى منح الشرطة الوطنية لشهادات الاعتماد إلى ٩٣ في المائة، في حين يمر الضباط الباقون بمختلف مراحل برامج التوجيه أو هم يواجهون تدابير تأديبية بسبب مسائل تتصل بالنزاهة. وواصلت شرطة الأمم المتحدة رصد وتوجيه الشرطة الوطنية في المقاطعات والوحدات التي تم نقل مسؤوليتها إليها. كما واصلت شرطة الأمم المتحدة ممارسة سلطتها في المقطعات والوحدات التي لم تُنقل مسؤوليتها، مع تقديم التوجيه والتدريب لبناء قدرات أفراد شرطة تيمور – ليشتي الوطنية.

٣٧ - وتم إجراء استعراض شامل لقطاع الأمن، ويعكف على استعراضه حاليا الفريق المعني بإصلاح قطاع الأمن وتطويره التابع للرئيس. وتتواصل المناقشات مع السلطات الوطنية بشأن استطلاع تصورات الجمهور، كجزء من الاستعراض. وفي غضون ذلك، فإن أنشطة الإصلاح التي كانت قد بدأت عام ٢٠٠٨ ازدادت بالشروع في عام ٢٠٠٩ في مشاريع مرفق تنمية قدرات قطاع الأمن التابع لمجلس الأمن التي يمولها المانحون، وهي المشاريع التي لعبت دورا فاعلا في كفالة المشاركة الوطنية في عملية الاستعراض.

٣٨ - وحققت مبادرات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية تقدما طيبا في تعزيز قدرة الجهات الحكومة الفاعلة والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وينعكس التقدم في تحسن نوعية التقارير التي ينتجها مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، وتحسن صياغة مقترحات المشاريع المقدمة من منظمات المجتمع المدني. ونُظمت عدة دورات تدريبية على حقوق الإنسان لموظفي مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، واستمر اثنان من موظفي حقوق الإنسان في توفير التوجيه اليومي من خلال وجودهما في مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة .وجرى توفير أكثر من ٧٠ دورة تدريبية عن مواضيع حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني. وتم تقديم الدعم للجنة البرلمانية ألف في صياغة برنامج للتعويضات ومشروع قانون بشأن مؤسسة متابعة لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة/لجنة الحقيقة والصداقة. وواصلت البعثة رصد حالة حقوق الإنسان. وجرى رصد زنازين الاحتجاز والسجون. وصدر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تقرير عام عن تطورات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي. وجرت مراقبة كل جلسات محاكمات هجمات ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (أكثر من ٤٠ جلسة). وأحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بالقضايا التي أوصيت لجنة التحقيق الخاصة المستقلة بالتحقيق فيها. وصدرت أحكام نهائية في ثلاث قضايا. وكان التقدم المحرز أقل في إدماج حقوق الإنسان في مناهج الدورات التدريبية العادية لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية والقوات المسلحة التيمورية بسبب الأولويات الأخرى لقوات الأمن.

٣٩ - وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة مساعدة مكتب المدعي العام في عملية إرساء مبدأ المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، وأكمل ٧٠ تحقيقا إضافيا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ المشمولة بالتقرير، بما يصل بمجموع القضايا التي تم البت فيها إلى ١٥٠ قضية من بين ٣٩٦ قضية متبقية. وكان التقدم أبطأ قليلا مما كان مطلوبا بسبب صعوبات الوصول إلى الشهود في المناطق النائية نظرا لامتداد موسم الأمطار. ولم يسمح امتداد موسم الأمطار بتوظيف موظف للشؤون الجنسانية، واثنين من أخصائيي أنثروبولوجيا الطب الشرعي، واثنين من موظفي التنسيق القانوني، وعدد كاف من المحققين.

الإنجاز المتوقع ٢-١: الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدم حدوث زيادة في متوسط العدد اليومي للحوادث الأمنية، بما في ذلك القتال والاضطرابات العامة، على متوسط العدد الأسبوعي الذي بلغ ١٠٥ حوادث خلال الأشهر الـ ١٢ السابقة (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وقد أظهر نظام للإبلاغ محسّن وقائم على قاعدة أوسع نطاقا زيادة في الإبلاغ عن الجرائم من جانب السكان المحليين، مما أدى إلى زيادة في متوسط العدد اليومي للحوادث الإجرامية المبلغ عنها، من معدل أسبوعي بلغ ٥٤ حادثا أسبوعيا في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ١٠٥ حوادث أسبوعية في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويشمل الإبلاغ عن الحوادث الشكاوى المقدمة في مراكز الشرطة وإلى دوريات الشرطة والشكاوى المقدمة باليد ويتضمن جميع أنواع الجرائم الكبرى والبسيطة	تحقق. بلغ متوسط عدد الحوادث الأمنية ٨٢,٥ حادثا في الأسبوع، بانخفاض قدره ٢٢,٥ حادثا في الأسبوع عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المشمولة بالتقرير. وتحقق ذلك من خلال الخفارة النشطة للمجتمعات المحلية وأنشطة منع الجريمة.
إعادة الإدماج الكامل لجميع الأفراد المسجلين لدى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والبالغ عددهم ٣ ١١٠ أفراد، باستثناء أولئك الذين لا يمكن إجازتهم نتيجة لارتكابهم أعمالا إجرامية سابقة أو تورطهم في تقصير جسيم أو قضايا تأديبية خطيرة أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان	تم تسجيل ٣ ١٤٩ من أفراد شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، أجيز ٢ ٩٢٢ منهم (يمثلون ٩٣ في المائة من إجمالي قوام شرطة تيمور - ليشتي الوطنية). ويمر الأفراد الباقون بمراحل مختلفة من عملية التوجيه أو هم في انتظار نتائج إجراءات تأديبية/جنائية.
تستأنف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، في عام ٢٠٠٩، مسؤوليات الشرطة بشكل كامل، وسيُعدّل الجدول الزمني لهذه المسؤوليات بناء على تقييم دقيق لحالة استعداد الشرطة الوطنية باستخدام معايير ونقاط مرجعية محددة تشمل تراجعا في عدد انتهاكات حقوق الإنسان من جانب ضباط الشرطة الوطنية واستعدادا جليا من جانب السلطات المعنية لاتخاذ إجراءات ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان	استأنفت شرطة تيمور - ليشتي الوطنية مسؤوليات عمل الشرطة في أربع مقاطعات وثلاثة وحدات: ماناتوتو، وفيكيكي، وأينارو، وباكاو، بالإضافة إلى مركز تدريب الشرطة، والوحدة البحرية، وإدارة المعلومات الاستراتيجية. وينتظر اكتمال عملية استئناف تولي المسؤوليات بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ويتوقف الجدول الزمني لاستئناف تولي المسؤوليات على درجة استعداد الشرطة الوطنية للاضطلاع بمهام الشرطة وفقا للمعايير المتفق عليها فيما بين الحكومة والبعثة.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٩ ٤٩٠ (١٣ مقاطعة × تقريري رصد يومياً × ٣٦٥ يوماً) تقرير رصد مقدما من شرطة البعثة بشأن الدوريات المتنقلة والراجلة التي يقوم بها أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في المناطق الحضرية والمناطق الأخرى المعرّضة للجريمة	نعم	
	٣ ٠٦٠	تقرير رصد يومي تم إنتاجها عن أداء شرطة تيمور – ليشتي الوطنية في الوحدات والمقاطعات التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية للشرطة.
	٦ ٤٣٠	تقرير عمليات تم إنتاجها تتضمن تفاصيل مسائل الدوريات المتنقلة والراجلة التي يقوم بها أفراد الشرطة الوطنية على أساس يومي.
١٢ عملية قامت بها وحدات الشرطة المشكّلة لمساعدة قوة الشرطة الوطنية في التعامل مع الاضطرابات المدنية بناء على طلب قادة المقاطعات التابعين لقوة الشرطة الوطنية	٢٠	عملية مشتركة قامت بها وحدات الشرطة المشكّلة مع شرطة تيمور – ليشتي الوطنية للاستجابة لحالات الاضطرابات المدنية. وكان العدد الزائد من العمليات لازما لتأمين النظام العام ومنع الاضطرابات العامة أثناء المناسبات العامة الكبرى.
توفير التوجيه المتعلق بالعمليات عن طريق وضع خطة عمل وطنية سنوية لخفارة المجتمعات المحلية وللمساعدة الإنسانية، وإجراء الدورات، والاشتراك في المواقع، وتقديم الإرشاد لقوة الشرطة الوطنية في مجال الجهود الواسعة النطاق التي تبذلها لخفارة المجتمعات المحلية، بما يكفل الشمول والتكامل لمعايير حقوق الإنسان، واستعمال القوة، والتوعية الجنسانية والاحتراف المهني والحيادية والمساءلة	نعم	واصلت شرطة الأمم المتحدة تعزيز تفهم شرطة تيمور – ليشتي الوطنية لمفهوم خفارة المجتمعات المحلية من خلال استمرار الاشتراك في المواقع وتوفير التوجيه والتدريب لغرس مبادئ عمل الشرطة في مناخ ديمقراطي في أفراد الشرطة الوطنية. ونُظمت لأفراد الشرطة الوطنية ١٣ دورة تدريبية على خفارة المجتمعات المحلية، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان وترويج مبادئ عمل الشرطة في مناخ ديمقراطي.
قيام البعثة بإجازة ٩٠ في المائة من أفراد قوة الشرطة الوطنية المسجلين والمستوفين للمعايير، إجازة كاملة	نعم	تم فرز وتوجيه ٩٣ في المائة من أفراد شرطة تيمور – ليشتي الوطنية وإجازتهم.
استكمال مجموعة أنشطة التدريب والإرشاد المنقّحة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ”تأهيل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي	لا	أكمل ١٥ من أفراد الشرطة الوطنية برنامج التوجيه. ولا يزال ٣١ من أفراد الشرطة الوطنية في مختلف مراحل عملية التوجيه. أما الأفراد

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
للمرحلة الانتقالية‘‘		الـ ١٢ المتبقين، فقد أوصى فريق التقييم بعدم حضورهم برنامج التوجيه حتى تنتهي الإجراءات التأديبية ضدهم. وكان الـ ٥٨ فردا المجازين المتبقين، فقد كانوا مؤهلين لحضور البرنامج المذكور، في حين لم يكن ٢٢٧ فردا مؤهلين لحضور برنامج التوجيه.
توفير التوجيه في مجال العمليات عن طريق التدريب والاشتراك في المواقع وتقديم الإرشاد لضباط قوة الشرطة الوطنية في مجال جهودها المبذولة في إطار جهود التدريب وبناء القدرات من أجل توفير الحماية المباشرة للمسؤولين الرفيعي المستوى في تيمور – ليشتي	نعم	
	١٨٩	توجيها في مجال العمليات قامت شرطة الأمم المتحدة بتوفيرها لأفراد الحماية المباشرة في شرطة تيمور – ليشتي الوطنية، الذين تلقوا تدريبا أثناء العمل، ومشورة بشأن العمليات، وحضروا برامج التوجيه والتدريب.
	٥٨	من أفراد شرطة تيمور – ليشتي الوطنية حضروا أربع دورات تدريبية على الحماية المباشرة نظمتها وحدة الشرطة المشكّلة.
تقديم التوجيه في مجال العمليات للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي عن طريق الاشتراك في المواقع مع أفراد شرطة الأمم المتحدة خلال التحقيق في جميع القضايا الجنائية الخطيرة المبلَّغ عنها في تيمور – ليشتي	نعم	قدمت شرطة الأمم المتحدة إرشادات العمليات والتوجيه إلى ٤٥ من أفراد الشرطة الوطنية أثناء قيامهم بالتحقيق في ٢٤٥ من القضايا الجنائية الخطيرة.
عقد اجتماعات أسبوعية مع مفوّض الشرطة ووزير الدولة لشؤون الأمن وبين شرطة البعثة وكبار موظفي قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لاستعراض الحالة الأمنية وتنسيق دعم شرطة الأمم المتحدة لإصلاح قوة الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها وعملية إصلاح قطاع الأمن بمساعدة شركاء تيمور – ليشتي الثنائيين المعنيين	٥٠	اجتماعا عُقدت مع القائد العام لشرطة تيمور – ليشتي الوطنية، تركزت على المسائل المتصلة بإصلاح الشرطة الوطنية وإعادة بنائها وهيكلتها.
	٢٤	اجتماعا عُقدت مع وزير الدولة لشؤون الأمن لمناقشة المسائل المتصلة بقطاع الأمن، بما في ذلك استئناف تولي الشرطة الوطنية مسؤولياتها وتطويرها، واستعراض قطاع الأمن وإصلاحه.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تولي قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مسؤوليات الشرطة التي كانت منوطة بشرطة البعثة وفقاً للخطة المتفق عليها لتنفيذ المرحلة الانتقالية	نعم	استأنفت الشرطة الوطنية تولي المسؤوليات الأساسية للشرطة في أربع مقاطعات (ماناتوتو، وفيكيكي، وأينارو، وباكاو) وثلاث وحدات (مركز تدريب الشرطة، والوحدة البحرية، وإدارة المعلومات الاستراتيجية) وفقا للمعايير المتفق عليها بين البعثة والسلطات الوطنية.
مواصلة الرصد من جانب شرطة البعثة مع تولّي قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مسؤولياتها في المقاطعات والوحدات حيث ستُسلَّم القيادة لقوة الشرطة الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب قوة الشرطة الوطنية	نعم	اضطلعت شرطة الأمم المتحدة بأنشطة رصد في ست مقاطعات وثلاث وحدات استأنفت فيها الشرطة الوطنية تولي المسؤوليات الأساسية للشرطة بغية كفالة مراعاة الشرطة الوطنية لحقوق الإنسان واحترامها.
تقديم شرطة البعثة تقارير أسبوعية خاصة بالرصد والمشورة بشأن أداء قوة الشرطة الوطنية	نعم	قامت شرطة الأمم المتحدة برصد أداء الشرطة الوطنية بصورة يومية، وقدمت تقارير رصد أسبوعية إلى مقر شرطة الأمم المتحدة لاستعراضها والنظر فيها؛ وتم وضع خطط عمل لـ ١٣ مقاطعة وثلاث وحدات استنادا إلى تقييمات الفريق التقني المشترك التي أجريت.
تقديم الدعم، عن طريق توفير الخبرة والمشورة وتيسير عقد الاجتماعات، من أجل إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها وفقاً لخطة إصلاح قوة الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها	٥٢	اجتماعا أسبوعيا عُقدت مع وزير الدولة لشؤون الأمن حول تنفيذ خطط العمل الرامية إلى تعزيز إمكانيات وقدرات الشرطة الوطنية في الميادين الإدارية والعملياتية واللوجستية من أجل استئناف تولي الشرطة الوطنية للمسؤوليات الأساسية للشرطة في المقاطعات والوحدات.
إعداد ٢٠ تقييماً للمخاطر تشمل قضايا استراتيجية وأمنية وقضايا تتصل بالعمليات	٦٥	تقريرا بشأن تقييمات المخاطر تم وضعها، تشمل تقييم المخاطر الأمنية لكبار الشخصيات الوطنية والزائرة. وكان العدد الزائد من التقارير نتيجة للاحتياجات العملياتية المتصلة بتقييم مستوى التهديدات للمسؤولين الوطنيين.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
رصد إنفاذ قوة الشرطة الوطنية للقانون الجنائي وقانون مكافحة العنف المترلي بعد اعتمادهما	نعم	القيام برصد إنفاذ الشرطة الوطنية لقانون العقوبات وقانون مكافحة العنف المترلي، من خلال الاشتراك في المواقع وتقديم المشورة والتوجيه، مع الحرص على مراعاة الشرطة الوطنية لحقوق الإنسان وتقيدها الصارم بها. وأجرت الشرطة الوطنية تحقيقات في ٢٤٥ قضية من قضايا الجرائم الكبرى، تم الانتهاء من ١٦٠ قضية منها.
تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج للتربية المدنية على الصعيد الوطني دعماً لجهود الحكومة لحفظ الأمن العام، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والملصقات والنشرات والمواد الترويجية الأخرى لتوزيعها وعرضها على اللوحات الإعلامية على صعيد البلد وعلى الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية بالتعاون مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد المؤتمرات الصحفية وتنظيم المناسبات الصحفية	نعم	تم تنفيذ حملة إعلامية استمرت عاما كاملا وشملت كافة أنحاء البلد، تضمنت برامج للتربية المدنية عن استئناف تولي الشرطة الوطنية للمسؤوليات الأساسية للشرطة في ٦ مقاطعات و ٣ وحدات، شملت منشورات إعلامية، و ٧ بلاغات صحفية، و ١٠ نشرات إخبارية، وبرنامجين تليفزيونين مدة كل منهما ١٤ دقيقة، ومناظرة إذاعية تفاعلية لمدة ساعة كاملة أذيعت على الهواء مباشرة عن مسألة الأمن، وبرامج وأخبار إذاعية منتظمة، و ٦ برامج تليفزيونية مدة كل منها ٢٢ دقيقة عن خفارة المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والحضرية، وشرطة الحدود، ومركز تدريب الشرطة، وشرطة النقل، وبناء الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية.
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري بوصف هذه الأطراف من الجهات المعنية في الاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية المهمة بالنسبة إلى قطاع الأمن وتنسيق الآليات لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ هذه الأولويات	نعم	
	٣	ثلاثة اجتماعات فصلية لشركاء التنمية عُقدت لمناقشة التقدم المحرز نحو تنفيذ الأولويات الوطنية التي تشمل عن الأمن العام.
	٤	أربعة اجتماعات عن الأولويات الوطنية عقدها الفريق العامل المعني بالأمن والسلامة العامة مع الحكومة (وزير الدولة بشؤون الأمن ووزير الدولة للدفاع) لمناقشة مسائل الأمن العام والخيارات المتاحة لتحسين التنسيق فيما بين الوزارات.

الإنجاز المتوقع ٢-٢: صون الاستقرار في تيمور - ليشتي بما يشمل المناطق الحدودية في البلد

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تسوية جميع القضايا التي من المرجح أن تسبب توتراً أو تزعزع استقرار الحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا	تحقق. قامت البعثة بتيسير ترسيم الحدود في الأجزاء المتبقية من الحدود البرية بين تيمور - ليشتي واندونيسيا. استمر التواصل/الاتصال بين وحدة شرطة حدود تيمور - ليشتي والقوات المسلحة الإندونيسية وضباط الاتصال العسكري بالبعثة. تواصلت تهيئة بيئة حدودية تعمل فيها جمارك تيمور - ليشتي ودوائر الهجرة وشرطة الحدود والقوات المسلحة الاندونيسية جميعا، بتيسير من ضباط الاتصال العسكري بالبعثة، في جو من الوئام مع انتظام عمل الحدود وتأمينها.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٧ ٣٠٠ يوم من أيام عمل ضباط الاتصال العسكري في الدوريات (ضابطا مراقبة لكل دورية × ١٠ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوماً)	٦ ٨٠٠	يُعزى انخفاض العدد إلى الأمطار الموسمية التي جاءت في غير موعدها مما حد من التحركات بدرجة كبيرة. غير أنه نتيجة للجهود المبذول في تجميع القرى التي تغطيها الدورية الواحدة، أمكن تحقيق العدد المستهدف من إجراء مقابلات مع القرويين بهدف جمع المعلومات عن البيئة الأمنية.
تيسير عقد اجتماعات اتصال، حسب الاقتضاء، بين السلطات الحدودية التيمورية والإندونيسية لتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك المنازعات بشأن ترسيم الحدود	نعم	عُقدت اجتماعات غير رسمية بين البلدين لمناقشة مسائل أمن الحدود وإيجاد حلول ودية لها. وقامت البعثة بمهام التيسير والاتصال بوكالات وسلطات أمن الحدود من كل من تيمور - ليشتي واندونيسيا للتحقق من توفر البيئة الأمنية من أجل تعزيز العلاقة بين الجانبين.
تيسير عقد اجتماعات اتصال، حسب الاقتضاء، مع سلطات الأمن الحدودية بشأن أمن الحدود استعدادا لانتخابات السوكو (القرى) والانتخابات المحلية	نعم	واصلت البعثة الاتصال بصورة منتظمة مع وكالات أمن الحدود بشأن أمن الحدود أثناء التحضير لانتخابات (السوكو) القروية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات اتصال منتظمة مع القوات المسلحة لتيمور – ليشتي وقوات الأمن الدولية	نعم	
	٣٦٥	اجتماعا يوميا عُقدت مع القوات المسلحة لتيمور – ليشتي والقوة الأمنية الدولية على المستويين الاستراتيجي/العملياتي؛ وجرى توفير التوجيه لضباط القوات المسلحة للتحضير لمشاركتهم مستقبلا كضباط اتصال عسكريين في بعثات حفظ السلام التي توفدها الأمم المتحدة.
نشر معلومات عن الجهود التي تبذلها الحكومة لحفظ الاستقرار في تيمور – ليشتي، بما في ذلك في المناطق الحدودية للبلد، من خلال النشرات الصحفية والتغطية بالصور	نعم	
	١	توزيع برنامج تليفزيوني مدته ٥ دقائق عن دور وحدة دوريات الحدود، والجمارك، والهجرة.
	٣	إذاعة ثلاثة برامج إذاعية مدة الواحد منها ٣ دقائق عن المسائل الأمنية، وبرنامج أذيع عبر شبكة الإنترنيت عن أمن الحدود البحرية.
	١	نشرة إخبارية واحدة عن حوادث أمن الحدود؟

الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز قدرات قطاع الأمن في تيمور – ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
الموافقة على السياسة الأمنية الوطنية من قبل رئيس الوزراء/الشاغل في الوقت نفسه لمنصب وزير الدفاع والأمن، ومجلس الوزراء، والبرلمان و/أو سلطات الحكومة الأخرى ذات الصلة في تيمور – ليشتي	أسفرت سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة مع الجهات الفاعلة المعنية من الدولة والمجتمع المدني، وحلقة دراسية، عن صقل مشروع لسياسة للأمن الوطني. وأدمجت في مشروع سياسة الأمن الوطني مسائل جنسانية، من بينها العنف المترلي والاختلالات الجنسانية في مؤسسات قطاع الأمن. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، قدم فريق إصلاح قطاع الأمن التابع للرئيس مشروع سياسة الأمن الوطني إلى مجلس الوزراء.
الموافقة على خطة تطوير قطاع الأمن من قبل رئيس الوزراء/الشاغل في الوقت نفسه لمنصب وزير الدفاع والأمن، ومجلس الوزراء، والبرلمان و/أو سلطات الحكومة الأخرى ذات الصلة في تيمور – ليشتي	اكتمل وضع خطة هيكلة قوة القوات المسلحة التيمورية وخطة عمل موحدة لشرطة تيمور – ليشتي الوطنية، وتنتظران موافقة وزير الدفاع والأمن.

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
اعتماد الحكومة (ممثلة برئيس الوزراء) القواعد والأنظمة التنفيذية دعما للسياسة الأمنية الوطنية وخطة تطوير القطاع الأمني (موافقة مجلس الوزراء على قانون الأمن الوطني، وقانون الدفاع الوطني، وقانون الأمن الداخلي والقانون الأساسي المتعلق بالشرطة العسكرية)	صدر قانون الأمن الوطني، وقانون الأمن الداخلي، وقانون الدفاع الوطني، بعد استعراضها في البرلمان. ولا يزال الركن الرابع من أركان تشريعات الأمن الوطني، وهو قانون الحماية المدنية، قيد استعراض وزير الدولة لشؤون الأمن.
إصدار مكتب وزير الدفاع والأمن مذكرة لتحديد أدوار ومسؤوليات قوات الدفاع الوطنية التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية تحديدا واضحا (قد يتأثر هذا التحديد بإصدار القوانين ذات الصلة وفقا لما أُشير إليه في الفقرة ٢-٣-٣ أعلاه)	قامت البعثة بوضع كتيب لعمليات شرطة تيمور - ليشتي الوطنية لتعزيز الفصل الواضح للأدوار والمسؤوليات على صعيد العمليات، والمفهوم الجديد لاستخدام القوات المسلحة التيمورية، ووضع هيكل لوحدة الشرطة العسكرية. وتم اعتماد 'المفهوم الاستراتيجي للدفاع الوطني' المسمى ''القوة ٢٠٢٠''، وإدماجه في خطة التطوير الاستراتيجية الطويلة الأجل التي وضعتها الحكومة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع خطة هيكلة قوة القوات المسلحة التيمورية، التي توضح ادوار ومسؤوليات الجيش، وتشكيل 'أمانة للعدل' داخل القوات المسلحة التيمورية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والدعم إلى رئيس الوزراء عن طريق عقد ٦ اجتماعات منفصلة على الأقل، من أجل تقديم وثيقة السياسة الأمنية الوطنية المستكملة وخطة تطوير قطاع الأمن	٨	اجتماعات عُقدت بين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الوزراء، ووزيري الدولة للدفاع والأمن، واللجنة باء، وممثل الرئيس المعني بتطوير إصلاح قطاع الأمن، فيما يتعلق بتقديم سياسة الأمن الوطني بعد تحديثها وإعداد خطة لتطوير قطاع الأمن.
	١٦	من اجتماعات العمل وحلقات العمل للتوعية على المستوى المحلي عُقدت، أسفرت عن إضافة تعليقات مفيدة على مشروع سياسة الأمن الوطني قبل تقديمه إلى مجلس الوزراء. وضمت هذه الاجتماعات مجلس إدارة المشاريع وممثلين من مؤسسات قطاع الأمن.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة في إعداد مشاريع القوانين والمراسيم المقترحة القابلة للتطبيق لدعم تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية وخطة تطوير قطاع الأمن والمتعلقة بإنشاء آليات رسمية وغير رسمية للرقابة المدنية في المؤسسات الأساسية لقطاع الأمن	١٢	اجتماعا عُقدت بشأن إعداد مشاريع القوانين والمراسيم، بما في ذلك قانون الأمن الوطني، وقانون الدفاع الوطني، وقانون الأمن الداخلي، وقانون الحماية المدنية، والقانون الأساسي للمديرية الوطنية للحماية المدنية، والمرسوم بقانون معهد الدفاع الوطني.
تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة عن طريق عقد ٨ اجتماعات على الأقل، ولا سيما مع وزير الدولة لشؤون الدفاع، ووزير الدولة لشؤون الأمن، وكبار ضباط القوات النظامية من أجل مساعدة قوات الدفاع الوطنية التيمورية، والشرطة الوطنية التيمورية وغيرهم من المعنيين المشتغلين في قطاع الأمن على إعداد إجراءات التنسيق واعتمادها	٣٦	اجتماعا عُقدت بشأن إعداد واعتماد إجراءات للتنسيق، من بينها إنشاء مجلس لتنسيق عمليات الحدود، وإنشاء أمانة مشتركة لفريق الدفاع/القوات المسلحة التيمورية لوضع استراتيجية التجنيد في القوات المسلحة لعام ٢٠١١، وإلقاء محاضرة برعاية البعثة عن ''دور خفر السواحل في الأمن البحري''.
تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة، ووزير الدولة لشؤون الدفاع، وزير الدولة لشؤون الأمن، عن طريق عقد ١٢ اجتماعا على الأقل بشأن تشكيل آليات للمساءلة والتأديب داخل الشرطة والقوات المسلحة وتعزيز تلك الآليات	٢	اجتماعان/محاضرتان عُقدا لكبار المسؤولين الحكوميين، ومن بينهم وزيرا الدولة للدفاع والأمن حول مسائل إصلاح قطاع الأمن. وعادة ما كان موضوع المناقشة موضوعا لعدة اجتماعات أخرى عن مسائل أعم تتعلق بإصلاح قطاع الأمن.
إسداء المشورة إلى وزير الدولة لشؤون الدفاع وإلى قيادات القوات المسلحة التيمورية عن طريق عقد ١٢ اجتماعا على الأقل بشأن تحسين عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني واحترام حقوق الإنسان داخل قوات الأمن	نعم ١٥	اجتماعا عُقدت بشأن بدء عمليات ووضع إجراءات لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني واحترام حقوق الإنسان في قوات الأمن. وأسديت المشورة بشأن تعزيز وحدة الشرطة الوطنية المعنية بالفئات الضعيفة.
إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، لممثلي وزارة الدفاع والأمن، والقوات المسلحة التيمورية، والشرطة الوطنية التيمورية والشركاء من المجتمع المدني، بما فيهم المنظمات	نعم	عُقدت اجتماعات رسمية وغير رسمية أسبوعية مع كبار مسؤولي وزارة الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت أنشطة للتوعية والعلاقات الاجتماعية مع المجتمع المدني، شملت تقييم

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
النسائية والشبابية، في تقييم إصلاح قطاع الأمن وكفالة معالجة شواغل المجتمع المدني بما فيها تلك المتعلقة بالشؤون الجنسانية		النجاح الذي أحرزته الإصلاحات المتصلة بالمسائل الجنسانية في قطاع الأمن.
تنظيم برنامج للتدريب على بناء القدرات في أكاديمية الشرطة، للمتحدثين الرسميين باسم الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية، وموظفي الإعلام، ومكتب وزارة الدولة لشؤون الأمن، ووزارة العدل ووزارة الدفاع والأمن والوزارات ذات الصلة والمكاتب الحكومية عامة، وعقد شرطة الأمم المتحدة لدورة تدريبية أثناء الخدمة بشأن العلاقات مع وسائط الإعلام، لكبار ضباط الشرطة والقوات المسلحة فضلا عن المسؤولين الحكوميين في تلك الوزارات – وذلك رهنا بموافقة مجلس إدارة مشروع استعراض قطاع الأمن	لا	تم تنظيم دورة تدريبية على العمل مع وسائط الإعلام لـ ١٠ من أفراد القوات المسلحة التيمورية والمكتب الإعلامي لوزير الدولة للدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد سلسلة من الدورات التدريبية التمهيدية لشرطة تيمور – ليشتي الوطنية. غير أنه في ضوء عدم توفر الموظفين الإعلاميين في الشرطة الوطنية، ونظرا لأنها لم تضع بعد خطة للعمل مع وسائط الإعلام أو لاضطلاع لأفرادها الرسميين بدور إعلامي، فقد جرى تجميد الدورات الموضوعة للشرطة الوطنية.
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما فيهم الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، بوصفهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة بتعزيز قطاع الأمن وبتنسيق آليات رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ تلك الأولويات	نعم	جرى إسداء المشورة وتوفير المساعدة التنفيذية لإنشاء الأولوية الوطنية ٥ في عام ٢٠٠٩ والأولوية الوطنية ٧ في عام ٢٠١٠ لمعالجة الأمن العام والسلامة العامة. وفي العامين، كانت الأولويات تشمل الهدف المشترك المتمثل في وضع إطار عام شامل للقوات المسلحة التيمورية وشرطة تيمور – ليشتي الوطنية من أجل تحسين التنسيق وزيادة فاعلية تحديد الأدوار والمسؤوليات.
	٧	اجتماعات للفريق العامل المعني بالأمن والسلامة العامة، واجتماعات فصلية مع الشركاء الإنمائيين، نوقش فيها التقدم المحرز نحو تنفيذ الأولويات الوطنية التي شملت قطاع الأمن وتنسيق قطاع الأمن.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم حملات إعلامية وبرامج للتربية المدنية وتنفيذها على الصعيد الوطني دعما لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرات قطاع الأمن، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج فيديو إعلامية شهرية، ومعلومات مكتوبة، من قبيل النشرات الصحفية، والملصقات، وصحائف الوقائع، والرسائل الإخبارية، والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها وتعليقها على لوحات المعلومات في جميع أرجاء البلد وعلى الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات توعية مجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ ومؤتمرات صحفية ومناسبات صحفية	لا	لا يزال تعقيد العملية المستمرة، وغير المكتملة حاليا، لإصلاح قطاع الأمن يشكل عقبة أمام القيام بأنشطة واضحة للإعلام ورفع الوعي. ويجري رصد العملية عن كثب لتقديم الدعم المناسب.
العمل مع فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني باستعراض قطاع الأمن وتقديم المدخلات التقنية له بشأن تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة باستعراض قطاع الأمن التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويمولها المانحون لدعم استعراض أنشطة بناء القدرات والاضطلاع بها	نعم	قامت البعثة، إلى جانب مجلس إدارة مشروع استعراض قطاع الأمن، بتقييم مقترحات لاستقصاء تصورات الجمهور والمنظورات المتكاملة للمساواة بين الجنسين في الدراسة الاستقصائية.واكتمل الاستقصاء الميداني الفعلي في أيار/مايو ٢٠١٠، وأعيد التقرير الأولي للاستقصاء إلى القائمين على الدراسة الاستقصائية لتحليله بدرجة أكبر وصياغته وتوحيده (بما في ذلك ترجمته). ووُضع التقرير النهائي للاستقصاء في صيغته النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. أما استقصاء تصورات الجمهور، باعتباره جزءا من الاستعراض العام الشامل لقطاع الأمن، فسيتم إدماجه في تقرير الاستعراض العام لقطاع الأمن.

الإنجاز المتوقع ٢-٤: إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
اعتماد وتنفيذ الحكومة لخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة)	إنشاء اللجنة يفي بإحدى توصيات لجنة حقوق الطفل. ولا يزال مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لدى وزارة العدل، وينبغي إدماجه في خطة التنمية الاستراتيجية التي يعدها مكتب رئيس الوزراء.
إدراج عناصر حقوق الإنسان في المنهج التدريبي العادي للشرطة الوطنية التيمورية وللقوات المسلحة التيمورية	تجري حاليا مناقشة وتصميم هذه النماذج لحقوق الإنسان وإدماجها في المقررات التدريبية العادية لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية والقوات المسلحة التيمورية، وهي الآن في شكل مشاريع.
زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد التحقيقات التي يجريها مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في المقاطعات خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٧ تحقيقات)	تحقق ذلك من خلال إيفاد بعثات لتقصي الحقائق.
إحراز مكتب المدعي العام تقدما نحو إنجاز جميع القضايا التي أوصت لجنة التحقيق الخاصة المستقلة في الأحداث التي أدت إلى أزمة عام ٢٠٠٦ أو وقعت أثناءها بالتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، والتحقيق في جميع الشكاوى بشأن الانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان	أحرز تقدم نحو إنجاز القضايا التي في مختلف مراحل النظر فيها، بما في ذلك صدور الأحكام في قضايا المحاكمات الابتدائية، وجلسات إصدار الأحكام النهائية، وأغلق العديد من القضايا. وتتواصل التحقيقات مع بدء محاكمات جديدة تتصل بحقوق الإنسان؛ ٦ قضايا تجري محاكمتها، وقضيتان أحيلت أوراقهما إلى السجلات، و ١١ قضية لا تزال التحقيقات تجري فيها.
إحراز فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة تقدما في إنجاز التحقيقات في ١٢٠ قضية إضافية من قضايا الجرائم الخطيرة المقترفة في عام ١٩٩٩	تأخر التحقيق في قضايا نظرا لامتداد عملية التوظيف لملء وظائف شاغرة رئيسية (أخصائي في أنثروبولوجيا الطب الشرعي، وموظف للشؤون الجنسانية، وموظفين للتنسيق القانوني) وعدم إمكانية الوصول إلى أماكن معينة نظرا لطول موسم الأمطار بصورة غير عادية.
إنجاز تقرير الحكومة المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	رغم حضور موظفين من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل اجتماعات بشأن منهجية إعداد تقرير عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قررت الحكومة البدء في إعداد تقريرين عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعملية الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١١، بدلا من تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والمساعدة التقنية، عن طريق عقد اجتماعات، وصياغة ورقات خاصة بالسياسة العامة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة المعنية إلى الحكومة في صياغة تقرير إضافي واحد على الأقل مطلوب تقديمه إلى هيئة رصد تنفيذ معاهدة حقوق الإنسان، ولتعزيز القدرات الوطنية في مجال إعداد التقارير المطلوبة بموجب معاهدات حقوق الإنسان	نعم	عُقدت اجتماعات بشأن منهجية إعداد التقرير المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عُقدت اجتماعات أولية بشأن إعداد التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل المقرر تقديمه في آذار/مارس ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم تدريب لمدة يومين عن الاستعراض الدوري الشامل لمنسقي حقوق الإنسان الحكوميين.
تنظيم وتنفيذ ٨ دورات تدريبية مدة كل منها ٣ أيام للمدربين بشأن حقوق الإنسان لضباط معينين من القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية لزيادة مجموعة المدربين وللتعويض عن فقدان المدربين الناجم عن طريق التناقص الطبيعي أو النقل	لا	جرى تعليق الدورات التدريبية التي تستغرق الواحدة منها ٣ أيام بسبب امتحان الترقية لضباط الشرطة الوطنية والتزامات التدريب الأساسي للقوات المسلحة التيمورية. غير أنه تم تنظيم تدريب عام على حقوق الإنسان للشرطة العسكرية بالقوات المسلحة التيمورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، واستمر التدريب للضباط المستهدفين في الشرطة الوطنية.
تقديم المشورة والدعم والتدريب لضباط الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية، بالتعاون مع مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، لمواءمة مواد تدريب الشرطة الوطنية التيمورية بشأن حقوق الإنسان مع الحالة في تيمور - ليشتي وفي مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق الطفل	لا	استبعدت البعثة من وضع مجموعة المواد الموجهة لإعادة تدريب الشرطة الوطنية والتدريب الأساسي للقوات المسلحة التيمورية. غير أن التدريب تم للشرطة الوطنية في مقاطعة ديلي من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٠ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠. ولا يزال النقاش يجري حول تدريب القوات المسلحة التيمورية.
تقديم الدعم، عن طريق أنشطة إسداء المشورة وبناء القدرات للمحاورين المناسبين لكفالة قيام لجنة التحقيق الخاصة المستقلة بإجراءات المقاضاة على نحو فعال في القضايا المتعلقة بأحداث عام ٢٠٠٦	١٠	اجتماعات عُقدت مع المدعين والمحققين الدوليين لضمان فعالية مقاضاة القضايا المعروضة على لجنة التحقيق الخاصة المستقلة فيما يتصل بأحداث عام ٢٠٠٦.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم مكتب المدعي العام في التحقيق في ١٢٠ قضية من القضايا المتبقية والتي بلغت ٣٦٠ قضية، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩	٧٠	٧٠ تحقيقا أنجزها فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة. ويرجع أحد أسباب انخفاض العدد عما كان مخططا إلى امتداد عملية التوظيف لشغل الوظائف الرئيسية الشاغرة وعدم إمكانية الوصول إلى أماكن معينة نظرا لطول موسم الأمطار بصورة غير عادية.
إسداء المشورة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق الأنشطة اليومية للتوجيه وبناء القدرات، إلى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وتنظيم ٤ حلقات عمل على الأقل لموظفي المكتب المذكور (بما فيها حلقة واحدة بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس) بالتركيز على التحقيق، والرصد، والإبلاغ بشأن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، مع التشديد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	نعم	
	١	تدريب لمدة أسبوع تم تنظيمه عن الرصد والإبلاغ فيما يتعلق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهج القائم على حقوق الإنسان.
	٢	دورتان تدريبيتان تم تنظيمهما عن التحرر من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة.
	٤	حلقات نقاش عُقدت حول حرية اعتناق الأديان وحرية الفكر والضمير؛ وحرية التجمع والتظاهر؛ والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان.
		ونظمت أنشطة توجيه يومية عن رصد عمليات الاحتجاز ورصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
رصد حالة حقوق الإنسان، بوسائل تشمل، ضمن ما تشمل، الرصد الأسبوعي للمحاكم، ومراكز الاحتجاز والسجون، بما في ذلك حالة المحتجزات، والأطفال والمعوقين المحتجزين في ١٣ مقاطعة. وعرض تقريرين عامين، بما في ذلك التوصيات المتبادلة مع الحكومة والموزعة على الجمهور على نطاق واسع	لا	جرت أعمال رصد أسبوعية لزنازين الاحتجاز في سجن بيكورا؛ وعُقدت اجتماعات بشأن حماية حقوق الأطفال وذوي الإعاقة والنساء؛ وجرى رصد ٤٦ جلسة من جلسات محاكمة القائمين بهجمات ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وغيرها من قضايا حقوق الإنسان؛ وإعداد تقرير عن تطورات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي؛ ورصد عمليات الشرطة في كوفاليما وبوبونارو. غير أنه تأخر صدور تقرير عام نظرا للنقص في عدد الموظفين نظرا للتأخيرات في عملية التوظيف.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن إدراج نُهج تنموية قائمة على حقوق الإنسان في البرامج والسياسات والتشريعات	لا	تم تنظيم ستة تدريبات على النهج القائم على حقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية. غير أن الأولويات الأخرى اضطرت البعثة إلى تأجيل عقد حلقتي عمل عن النهج القائم على حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القطري وشركائه، بمن فيهم المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
تنظيم برنامج لتدريب المدربين لممثلي المنظمات المحلية غير الحكومية في ديلي وفي ١٢ مقاطعة بشأن إدماج نُهج للتنمية قائمة على حقوق الإنسان في عملية إعداد البرامج	نعم	نُظمت ستة حلقات عمل للمتابعة (وليس تدريب المدربين) عن رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنُهج القائمة على حقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية في مقطعات ليكيكا، وفيكيكي، ولاوتم، وآيليو، وباكاو، وديلي؛ وبشأن إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل والمشروع التجريبي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
تقديم الدعم التقني والرصد المستمر إلى خمس على الأقل من منظمات المجتمع المدني في ديلي وإلى ست من منظمات المجتمع المدني في المناطق عن طريق عقد جلسات منتظمة للمناقشة بشأن المسائل المتعلقة بشواغل حقوق الإنسان وبرامج التدريب، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	نعم	تم تقديم الدعم التقني والرصد المستمر إلى المنظمات غير الحكومية لرصد حالة الحق في التعليم وفي الصحة. وتم تنظيم أكثر من ٦٠ جلسة تدريبي وأكثر من ١٥ دورة تدريبية لـ ٦ من منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة متنوعة من موضوعات حقوق الإنسان في ديلي والمقاطعات.
تقديم الدعم إلى وزارة التعليم بغية إدراج حقوق الإنسان في المنهج الدراسي للمدارس الثانوية، بما في ذلك إعداد المواد، ودورات للمناقشة والتدريب مع المعلمين	نعم	يستمر تقديم الدعم لقطاع المدارس الابتدائية ومدارس الحضانة من خلال استعراض المقررات التعليمية لمدارس ما قبل المرحلة الثانوية (الصفوف من السابع إلى التاسع)، التي تتم تنقيحها على مستوى الوزارة. وأجريت مشاورات مع مسؤولي وزارة التعليم بشأن المحتوى الموضوعي لتخصصات محددة. ورصدت البعثة التقدم المحرز في ٥١ مدرسة ابتدائية في ٩ مقاطعات، وفي مدارس في ١١ مقاطعة أخرى.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة ولجنة تقصي الحقائق والصداقة، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩	نعم	
	١	تم تقديم عرض في حلقة دراسية لمدة يوم واحد نظمها توافق الآراء الوطني على الحوار من أجل الحقيقة والعدالة والمصالحة عن متابعة التوصيات.
	١٠	عُقدت ١٠ اجتماعات للجنة التوجيهية لتوافق الآراء الوطني على الحوار.
	٧	عُقدت ٧ اجتماعات عامة للدعوة لنشر تقرير لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة.
إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات وصياغة ورقات خاصة بالسياسة العامة، ولا سيما عن طريق الاستعانة بخدمات استشاري دولي يجري توظيفه عن طريق مشروع مشترك مع مفوضية حقوق الإنسان إلى اللجنة البرلمانية الوطنية ألف في مجالات الشؤون الدستورية، والعدالة، والإدارة، والسلطة المحلية والتشريعات الحكومية والتشجيع على إنشاء نظام لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان اتساقا مع توصيات لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة ومع تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة (S/2006/580)، بما في ذلك إنشاء صندوق تضامن	نعم	تم وضع اللمسات النهائية على ورقة مفاهيم بشأن لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة؛ وتم تشكيل فريق عامل للمتابعة، ضم خبيرا استشاريا دوليا. وقام البرلمان بصياغة ومناقشة مشروع قرار بشأن لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. وعُقدت جلسات إحاطة واجتماعات بشأن مشاريع القوانين. وتم تقديم الدعم للترجمة القانونية واستنساخ مشاريع القوانين. وكانت هناك مشاركة في مشاورة برلمانية مع خبراء استشاريين دوليين حول مشاريع القوانين المتعلق بمؤسسة متابعة لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة والتعويضات.
إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات وصياغة ورقات خاصة بالسياسة العامة، إلى اللجنة البرلمانية ألف (بشأن الحريات الأساسية، والضمانات) بشأن مشروع قانون يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبشأن صياغة تشريع لتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	نعم	جرى إسداء المشورة وإبداء التعليقات بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بالأمن الداخلي، والحيازة العرفية للأراضي، والاتجار بالبشر بما في ذلك تقييم الإطار القانوني الداخلي ومدى تقيده ببروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، ومشروع القانون المتعلق بالمساعدة القانونية، والهجرة، واللجوء.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تصميم وتنفيذ حملات وطنية لإعلام الجمهور وبرامج دعوة وطنية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى توطيد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية مثل النشرات الصحفية والمعلقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمنشورات وغيرها من المواد الدعائية المخصصة للتوزيع والتعليق على لوحات إعلامية في جميع أنحاء البلد، ونشرها في الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات مجتمعية لتوعية المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	في إطار حملة وطنية استمرت عاما كاملا، جرى الترويج لحقوق الإنسان ضمن أنشطة عادية كثيرة شملت إنتاج سلسلة من ثمانية إعلانات تلفزيونية عامة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان؛ وأربعة أفلام وثائقية تلفزيونية مدة الواحد منها ٣٦ دقيقة، و ٢٣ برنامجا إذاعيا و ١٠ مقالات في نشرات إخبارية عن مواضيع حقوق الإنسان؛ و ٣ ٠٠٠ نسخة من الفصل المتعلق بتقرير المصير في حقوق الإنسان أخذ من تقرير لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة (بالإنكليزية والبرتغالية والإندونيسية) وحملات إعلامية أخرى؛ و ٥ كتيبات (٣ ٠٠٠ نسخة من كل كتيب بلغة تيتون) عن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية موجهة للشباب؛ و ٤ كتيبات رسوم (٢ ٠٠٠ نسخة من كل كتيب) تفسر حقوق الإنسان للأطفال. ونظم حدث استمر أسبوعا احتفالا بيوم حقوق الإنسان، عرضت فيه شرائط عن حقوق الإنسان، وقدمت عروض مسرحية وموسيقية وأنشطة أخرى حضرها ٥٠٠ تلميذ في باكاو.
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية ومع الشركاء في التنمية، بمن فيهم المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم أطرافا معنية في الاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، من أجل إسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة بالمسائل السياسية والأمنية، وتنسيق آليات رصد التقدم نحو تنفيذ تلك الأولويات	نعم	أدرجت حقوق الإنسان باعتبارها عنصرا شاملا في أعمال الأفرقة الوطنية السبعة المعنية بتحديد الأولويات الوطنية التي عقدت أربعة اجتماعات عن الوصول إلى العدالة وثلاثة اجتماعات فصلية مع الشركاء في التنمية جرت فيها مناقشة التقدم المحرز في قطاع العدل وفي التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

العنصر ٣: الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

٤٠ - واصلت البعثة دعم المؤسسات والبرامج الرسمية في مجال الحوكمة الديمقراطية. وتشمل البرامج التي تروج لثقافة الحوكمة الديمقراطية المنتدى المعني بالحوكمة، ودورة

لمحاضرات جامعية عن الحوكمة الديمقراطية تستمر ثلاثين أسبوعا. وقد شملت المواضيع التي نوقشت في منتديات الحوكمة التقيد بالدساتير، ودور الآراء البديلة، ودور الجيش في النظام الديمقراطي، ومساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، والتصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، والدور المنوط بالبرلمان واللجان في التقيد بالدستور. وفي إطار المجالات الرئيسية للحوكمة المتصلة بالإدارة العامة وإسداء الخدمات، واصلت البعثة تزويد لجنة الخدمة المدنية بالدعم، وبخاصة فيما يتعلق باعتماد أساليب إدارة التغيير في الخدمة المدنية؛ وإدارة الحوكمة المحلية، وإدارة البرامج؛ ومن خلال إنشاء لجنة مكافحة الفساد. وأجرت البعثة تقييما لأنشطة التربية المدنية غير الرسمية، وأقامت اتصالات مع مكتب الحكومة المعني بالمجتمع المدني. وواصلت البعثة تقديم الدعم للاجتماع نصف الشهري للممثل الخاص للأمين العام مع منتدى المنظمات غير الحكومية. وواصلت أيضا رصد السياسة الإعلامية العامة وتقديم المشورة والضمانات الدستورية بشأنها (ولا سيما فيما يتعلق بالفصل بين السلطات)، وجرت صياغة مذكرات بشأن جملة أمور، من بينها القانون المتعلق بقادة المجتمعات المحلية وانتخاباتهم، وقضية مارتينوس بيري والتصويت لحجب الثقة؛ ولجنة التحقيق البرلمانية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رصد الخطة الاستراتيجية التي وضعها البرلمان وغير ذلك من المسائل البرلمانية.

٤١ - وفي سياق الاستعدادات لانتخابات قادة المجتمعات المحلية (الانتخابات السوكو القروية) وإجرائها، ركز الفريق المشترك بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق الأمم المتحدة لدعم الانتخابات على جملة أمور، من بينها التربية المدنية وتثقيف الناخبين؛ وتقديم الدعم التقني إلى الأمانة الفنية للإدارة الانتخابية واللجنة الانتخابية الوطنية في المقر وفي المقاطعات؛ وتزويد البعثة بالدعم التحليلي بشأن الانتخابات. وفي أعقاب نجاح الانتخابات، نشرت البعثة كتيبا عن نتائجها، يصف الدور الذي قامت به المرأة في هذا الصدد. وواصل الفريق رصد المسائل الانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين الجدد.

٤٢ - وتواصل تعزيز قطاع العدل، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات، والعدالة الجنسانية، وقضاء الأحداث والإصلاحيات، وذلك بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والجهات المانحة المعنية. وتم تعزيز آليات التنسيق بما فيها آلية التنسيق مع مجتمع المانحين. وقدمت المشورة التقنية بشأن التشريعات الأساسية ووضع خطة استراتيجية لقطاع العدل، وسهلت البعثة إجراء تقييم مستقل شامل لاحتياجات قطاع العدل. وكان اعتماد

الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل وقانون مكافحة العنف المترلي من المنجزات الرئيسية التي حققت.

٤٣ - وقدمت البعثة دعما يتمثل في قيامها بأعمال الأمانة التنفيذية لبرنامج الأولويات الوطنية الذي يشكل الاتفاق الدولي من أجل تيمور - ليشتي باعتباره إطار التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين. وتم إجراء الحوار المتعلق بالسياسات العامة والتنسيق له من خلال اجتماعات منتظمة للأفرقة العاملة في المجالات السبعة ذات الأولوية، واجتماعات فصلية دورية عقدت مع الحكومة بكامل أعضائها. ونتيجة لذلك، تحسنت أنشطة رصد الأمن الغذائي، والتدريب المتخصص، والبرمجة المراعية للفوارق الجنسانية في القطاع الزراعي.

٤٤ - وكان للعمل الذي قامت به البعثة في مجالي تقديم الدعم التقني والتنسيق دور حاسم أيضا في نجاح نتائج الاجتماع الثالث الرفيع المستوى لشركاء تيمور - ليشتي في التنمية، وتلا ذلك مؤتمر الحوار الدولي الأول الذي عقد في ديلي في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٤٥ - وقدمت البعثة أيضا المشورة إلى الحكومة والبرلمان الوطني والأفرقة العاملة المختصة بمسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك تنفيذ الميزانية، والتنمية العادلة والتنمية الريفية وإتاحة فرص العمل والنهوض بالقطاع الخاص، وسياسات الاستثمار والاستخدام الحكيم لصندوق النفط من أجل التنمية المستدامة. وأطلعت البعثة فريق الأمم المتحدة القطري على المسائل المتصلة بهذا الموضوع، وفتحت حوارا واسع النطاق بشأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

٤٦ - وتحسنت الأوضاع الإنسانية كثيرا في تيمور - ليشتي بصفة عامة بإغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا والملاجئ الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠١٠ بفضل الجهود المشتركة بين الحكومة والفريق القطري للشؤون الإنسانية. وأحرز تقدم في وضع خطة وطنية للتأهب للكوارث رغم أن العمل ما زال جاريا لوضع إطار قانوني لإدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ. غير أنه تم التعامل مع جميع الكوارث الصغيرة على نحو فعال، وكان الدعم الذي قدمته البعثة في هذه الحالات دعما لوجستيا في الأساس.

الإنجاز المتوقّع ٣-١: إحراز تقدم نحو إقامة دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية مستدامة في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تمتع دعائم السيادة الأربع (منصب الرئاسة، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية والبرلمان الوطني) بالقدرات المطلوبة (الموارد البشرية والنظم والعمليات والأطر القانونية والسياساتية) لاضطلاع كل منها بمسؤولياتها، مع احترام مبدأ الفصل بين السلطات وترابطها (الضوابط والموازين) وفقا للدستور	أثبتت الهيئات السيادية الأربع قدرتها على إنجاز مهامها، ومن ذلك إقرار البرلمان تشريعات رئيسية شملت القانون الجنائي، ومجموعة القوانين المتعلقة بالأمن الوطني، والقانون المتعلق بقيادات المجتمعات المحلية والانتخابات المحلية، والمتعلق كذلك بلجنة للتحقيق في مزاعم الفساد بمنح عقود الأرز الحكومية. وقد سعى الرئيس إلى ممارسة ولايته الدستورية بأن طالب بأن يتولى القضاء مراجعة وتنقيح بعض ما اعتمده البرلمان من قوانين من بينها قانون قادة المجتمعات المحلية والقانون الجنائي. غير أن العمل لا يزال جاريا لكفالة مبدأي الفصل بين الدعائم الأربع واستقلالها عن بعضها.
وضع ترتيبات تنسيق مؤسسية، كعقد اجتماعات تنسيقية منتظمة وقيام كل دعامة من هذه الدعائم بتبادل الوثائق بانتظام مع الأجهزة الأخرى	تحقق ذلك. فقد أنشأ وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والشؤون البرلمانية مكتبا في البرلمان للمساعدة في القيام بأعمال التنسيق المتعلقة بالمعلومات التشريعية.
عمل لجنة الخدمة المدنية ولجنة مكافحة الفساد وفقا لولايتيهما، المحددتين في الإطار القانوني، منفذتين بذلك سياسات الحكومة بشأن الإصلاح الإداري	تحقق ذلك. فقد بدأت لجنة الخدمة المدنية عملياتها، حيث جرى تعيين مفوضيها الخمسة، وقام أعضاؤها بتدشين أمانتها، وتم وضع خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات، وبدأ العمل من أجل وضع سياسة لموظفيها المؤقتين، ومعالجة القضايا التأديبية القائمة في جميع أجهزتها، في حين تواصل تعيين موظفي أمانة اللجنة.
اعتماد الحكومة سياسة جديدة بشأن اللامركزية والحكم المحلي وتطبيقها	تم إقرار قانون التقسيم الإداري والإقليمي. وقررت الحكومة إرجاء إحلال سياسة الحوكمة البلدية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ونتيجة لذلك، لم يتم إقرار مجموعة القوانين المتعلقة بتطبيق اللامركزية. غير أن الحكومة نفذت برنامج تطبيق اللامركزية الذي يشتمل على أكثر من ٣٠٠ مشروع صغير ومتوسط من مشاريع يتم فيها على مستوى دون المقاطعات إرساء هياكل أساسية تتولى فيها إدارة المقاطعات شؤون الشراء والتنفيذ والرصد. ويتيح هذا البرنامج للمقاطعات الفرصة للتدرب على بناء قدرة تقنية في مجال إدارة المشاريع المحلية.

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تطبيق القوانين المتعلقة بانتخابات السوكو (القرى) والبلديات في الانتخابات القروية والمحلية	نفذ قانون انتخابات السوكو، ونظمت الانتخابات القروية بنجاح. وقررت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية إلى ما بعد انتخابات ٢٠١٢ العامة بسبب قلة الموارد البشرية والقدرات المؤسسية على مستوى المقاطعات.
تطوير قدرات موظفي هيئات إدارة الانتخابات عن طريق التدريب والدعم بالمشورة وقيام لجنة الانتخابات الوطنية والأمانة التقنية للمساعدة الانتخابية بتنفيذ برنامج للتربية المدنية/تثقيف الناخبين على الصعيد الوطني	تم بنجاح تنفيذ حملات مدنية وأخرى لتثقيف الناخبين. وأجرت اللجنة الانتخابية الوطنية حملات للتثقيف المدني في المقاطعات الـ ١٣ جميعها. وأجرت الأمانة الفنية للإدارات الانتخابية حملة لتثقيف الناخبين من خلال عقد اجتماعات الاتصال المباشر. ولا تزال برامج التربية المدنية مستمرة.
اعتماد وتطبيق مؤسسات الدولة ومجلس وسائط الإعلام والأطراف المعنية الأخرى لتشريعات إعلامية تعزز حرية الصحافة	تحقق ذلك. فقد أعدت الحكومة سياسة لوسائط الإعلام تتضمن تقديم الدعم لإنشاء مجلس لوسائط الإعلام يمول المحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية، ويلتزم بكفالة حرية تعبير وسائط الإعلام ويقدم الدعم للمحطات الإذاعية الوطنية. وتم إقرار هذه السياسة الإعلامية وبلورة واعتماد ثلاثة قوانين تتعلق بوسائط الإعلام.
وضع آليات للمشاركة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، كعقد اجتماعات منتظمة والمشاركة في لجان أو هيئات رسّختها القوانين	تحقق ذلك. فقد عقدت اجتماعات منتظمة بين المجتمع المدني والقادة الوطنيين. وتم رسميا إشراك ممثلي المجتمع المدني في عملية تحديد الأولويات الوطنية. وشارك هؤلاء الممثلون في الاجتماعات المنتظمة التي عقدتها الأفرقة العاملة المعنية بتحديد الأولويات الوطنية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
تقديم الدعم لهيئات إدارة الانتخابات، عن طريق المستشارين الدوليين والتدريب في مجالات الشؤون القانونية والعمليات وتثقيف الناخبين/التربية المدنية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة واللوجستيات، وذلك بالتعاون مع مشروع دعم الدورة الانتخابية التيمورية التابع للبرنامج الإنمائي	نعم أسديت خدمات التربية المدنية/تثقيف الناخبين في جميع المقاطعات، ونشرت قائمة الناخبين وشملت ٦١٠ ٥٨٩ ناخبا في عام ٢٠٠٩ و ٤٦٥ ٥٩٩ ناخبا في عام ٢٠١٠، وفرغ من إعداد قائمة المترشحين، وتم تدريب أكثر من ٠٠٠ ٤ من موظفي الانتخابات وتدريب هيئات إدارة الانتخابات وبناء قدراتها.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
إسداء المشورة، عن طريق الاجتماعات، إلى القائمين على الانتخابات القروية والمحلية، التي ستجرى في ٦ مقاطعات على الأقل بمشاركة تامة للمرأة، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل المسنات والمعوقات والأرامل، وذلك في مجال الشؤون القانونية والعمليات وتثقيف الناخبين/التربية المدنية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة واللوجستيات	نعم	قدمت المشورة إلى هيئات إدارة انتخابات في انتخابات السوكو وفي تسجيل ناخبي عام ٢٠١٠. وعقدت اجتماعات على المستوى المحلي خلال انتخابات السوكو في المقاطعات البالغ عدد ١٣ مقاطعة والمقاطعات الفرعية البالغ عددها ٦٥ مقاطعة فرعية.
تقديم المشورة والدعم التقني إلى الحكومة فيما يتعلق بإنشاء السلطات البلدية المحلية، وذلك عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية، والتوصيات المتعلقة بالسياسات، والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وإسداء المشورة إلى البلديات المنشأة حديثا بشأن اللامركزية والحكم المحلي، مع كفالة مشاركة متكافئة للمرأة والشباب في هياكل الحكم المحلي	نعم	بدأت الحكومة في تنفيذ الخطط استعداداً لتطبيق اللامركزية. والعمل جار الآن في جميع المقاطعات لتنفيذ برنامج التنمية المحلية، وهناك أنشطة أخرى مثل خطة تنمية القرى وبرنامج التنمية اللامركزية يجري تنفيذها في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة.
تقديم المشورة والتوصيات القانونية إلى دعائم السيادة الأربع عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن إقامة آليات للتنسيق والاتصالات	نعم	قدمت المشورة بشأن إنشاء آليات التنسيق والاتصال من خلال عرض قدم في اجتماع للفريق العامل المعني بالحكم الديمقراطي الداخلي؛ وبشأن وضع خطة استراتيجية للتنسيق؛ وكانت هناك مناقشة مع الفريق الفرعي الحكومي المعني بالمسائل البرلمانية.
إسداء المشورة، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن الإصلاح الإداري، بما في ذلك الخدمة المدنية والشفافية والمساءلة	نعم	قدم الدعم إلى لجنة الخدمة المدنية لإجراء عملية لإدارة التغيير تشمل جميع الوزارات ولتطوير وتنفيذ استراتيجية للاتصالات. وتمت صياغة مذكرة مفاهيمية عن فعالية المعونة وعرضت بصورة غير رسمية. وقدمت إلى كبار المسؤولين الحكوميين مشورة تتعلق بخاصة بإطار مكافحة الفساد وبإنشاء محكمة إدارية عليا ومصلحة ضرائب وديوان للمحاسبة.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
إسداء المشورة إلى البلديات المنشأة حديثا، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن اللامركزية والحكم المحلي، مع كفالة مشاركة متكافئة للمرأة والشباب في هياكل الحكم المحلي	نعم	عقدت اجتماعات للفريق الفرعي لجمع مختلف أذرع الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال بالرغم من أنه لم تسن قوانين لتطبيق اللامركزية. ونوقشت التعليقات على قوانين تطبيق اللامركزية في اجتماعين للفريق الفرعي وفي ثلاثة اجتماعات استشارية شارك فيها الفريق القطري للأمم المتحدة وأيد فيها التعليقات باعتبارها تعبر عن ''وحدة صوت الأمم المتحدة''.
إسداء المشورة، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن آليات المشاركة الفعالة للمجتمع المدني جنبا إلى جنب مع القيادة على جميع المستويات، وذلك بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ورئاسة مجلس الوزراء	نعم	تم بالاشتراك مع منتدى المنظمات غير الحكومية وضع خطة لميثاق المواطنين ومناقشتها. وهناك مناقشات جارية بشأن احتمال إنشاء لجنة استشارية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وفي إطار هذه المناقشات التي جرت مع مكتب رئيس الوزراء، هناك أيضا جهود لوضع سياسة عامة بشأن منظمات المجتمع المدني.
إسداء المشورة، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن برامج التربية المدنية لتعزيز مشاركة المواطنين في مجال الحوكمة، وذلك بالتعاون مع مشروع التربية المدنية للبرنامج الإنمائي	نعم	قدمت إلى رئيس الوزراء مذكرة مفاهيمية بشأن التنسيق في مجال التربية المدنية. وعقدت اجتماعات منتظمة كل شهرين لفريق الأمم المتحدة الفرعي المعني بالتربية المدنية. ومن المنجزات الرئيسية، هناك المشورة المقدمة لتعيين جهة اتصال حكومية لشؤون التربية المدنية. وقد عين رئيس الوزراء مستشاره لشؤون المجتمع المدني لهذا الغرض. وفرغ في حزيران/يونيه ٢٠١٠ من تقييم وطني لبرامج التربية المدنية غير الرسمية.
تعزيز الاتصالات والتنسيق والحوار بين المؤسسات والأطراف المعنية في مجال الحكم الديمقراطي عن طريق عقد منتديات منتظمة للحكم الديمقراطي بالاشتراك مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالحكم الديمقراطي الداخلي (والأفرقة الفرعية حسب	٦	أقيمت برامج منتدى الحوكمة الديمقراطية. وعقدت مناقشة عن العدالة وسبل التغلب على الإفلات من العقاب وعقد في المقاطعات أول منتدى عن التقيد بالدستور ودور البرلمان، وقد ضمت المناقشة المذكورة أربعة من النواب. وقد قامت وسائط الإعلام بتغطية كامل أعمال المنتديات.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
الاقتضاء) ومنتديات الحوكمة الإقليمية (للإدارة اللامركزية للبلديات)، وعقد اجتماعات منتظمة لمنظمات المجتمع المدني		
تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج دعوية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى إحراز تقدم نحو إقامة دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية مستدامة، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديوية شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات، وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجّية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي لبعثة الأمم المتحدة، وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	
	٧٠٠	نسخة من شريطي دي في دي طول الواحد منها ساعتين تم إنتاجها وتوزيعها لإذكاء الوعي بالحكم الديمقراطي.
	٨	برامج إذاعية جرى بثها عن منتديات الحكم الديمقراطي طول الواحد منها أربعين دقيقة.
	٢	اثنان من البرامج الإذاعية طول الواحد منهما عشر دقائق جرى بثهما عن تنوع وسائط الإعلام.
	١	شريط طوله عشرة دقائق جرى بثه عن أهمية المحطات الإذاعية المحلية.
	١	شريط إذاعي طوله تسع دقائق جرى بثه عن دور قادة المجتمعات المحلية، وآخر طوله ستة دقائق عن دور لجنة الخدمة المدنية.
	٨	مقالات إخبارية صدرت عن تعداد عام ٢٠١٠، والتدريب القضائي، ومشاركة المرأة في الانتخاب.
	١	حملة إعلامية عامة عن تعداد عام ٢٠١٠ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعما لمديرية الإحصاءات.
عقد ودعم دورات تدريبية في مجال الإعلام عن طريق ضم الشركاء الإعلاميين المحليين في تدريب الموظفين المحليين بمكتب الاتصالات والإعلام وإسداء المشورة بشأن بناء القدرات لوسائط الإعلام كي تنهض بدورها بفعالية باعتبارها جهة حارسة للمجتمع، وذلك بالتعاون مع مشروع وسائط الإعلام التابع للبرنامج الإنمائي	نعم	أجريت مجموعة من الدورات التدريبية القصيرة للصحفيين في المقاطعات وفي ديلي اشتملت على دورة لمنتجات بصرية استمرت خمسة أيام في أربع من دور وسائط الإعلام وعلى تدريب لفائدة موظفي منظمة وسائط الإعلام الوطنية على مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بالحكم الديمقراطي وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ	٤	اجتماعات مع مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة ركزت على ستة أهداف رئيسية شملت المساءلة العامة، وفعالية التكلفة ومكافحة الفساد. وعقدت اجتماعات للأفرقة العاملة عن الحكومة النظيفة والفعالة شملت وزارة المالية، وإدارة شؤون الدولة ومكتب رئيس الوزراء، وكذلك الأمم المتحدة وشركاء التنمية. وعقد اجتماع توجيهي واحد لفائدة المشاركين من ممثلي المجتمع المدني في برنامج تحديد الأولويات الوطنية.

مؤشر الإنجاز ٣-٢: تحسن الأوضاع الإنسانية في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام المدير الوطني لإدارة الكوارث ومركز عمليات مواجهة الكوارث بتنسيق إجراءات التصدي للكوارث الطبيعية والأزمات من أجل تقديم مساعدة إنسانية محددة الأهداف للسكان المتضررين. وعلى المستوى المحلي، قيام اللجنة المحلية لإدارة الكوارث بتنسيق اجتماعات جميع الأطراف المعنية؛ وعلى الصعيد الوطني، قيام نائب رئيس الوزراء بتنسيق أعمال اللجنة الوزارية المشتركة لإدارة الكوارث	نظرا لأن الإطار القانوني لإدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ الذي ما زال قيد الإعداد؛ وبسبب انعدام الوضوح فيما يتعلق بالمسؤوليات على نطاق الوكالات الحكومية جميعها؛ وعدم وجود آليات واضحة لتنسيق الاستجابة الفعلية في حالات الطوارئ، لم توضع الخطة المتعلقة بالكوارث بعد في صيغتها النهائية، غير أن لجان المقاطعات لإدارة الكوارث قبلت اختصاصاتها وأيدتها؛ وعينت موظفيها، وتلقت الأموال اللازمة لعملياتها؛ وخضعت لتدريب على أدوات إدارة المعلومات. وفرغ من إعداد الصيغة النهائية لمجموعات من الإجراءات المتعلقة بالمركز الوطني ومراكز المقاطعات للعمليات المتعلقة بالكوارث. وأجريت ثلاثة تدريبات وطنية لتحسين استعدادات الحكومة للاستجابة للكوارث.
عودة جميع المشردين داخلياً، الموزعين على ٦٣ مخيما في ديلي وبوكاو عقب أزمة عام ٢٠٠٦ (نحو ٥٠٠ ١٦ أسرة مسجلة لتلقي المساعدات في إطار استراتيجية الوطنية للإنعاش التي وضعتها الحكومة)، إلى ديارهم أو نقلهم إلى مآوي بديلة أكثر استدامة	تحقق ذلك. فقد أغلقت الحكومة رسميا بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠ جميع مخيمات المشردين داخليا والمآوي المؤقتة.

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
مواصلة تنفيذ الحكومة للاستراتيجية الوطنية للإنعاش عن طريق تخصيص مجموعة من المساعدات الإنعاشية للمشردين داخليا، وعن طريق التحاور والوساطة، وتطبيق تدابير أمنية، وإنشاء نظام للحماية الاجتماعية	في إطار الاستراتيجية الوطنية للإنعاش، استفاد زهاء ٩٥٩ ١٥ أسرة (قرابة ٠٠٠ ٧٠ شخص) من المدفوعات المسددة في إطار المرحلة الأولى واستفادت ٦٠٥ ١٦ أسرة من المدفوعات المسددة في إطار المرحلة الثانية. وأغلقت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ عمليات التسجيل الجارية في سياق الاستراتيجية، ولكن برامج تخصيص المبالغ للإنعاش لا تزال مستمرة.
تعزيز القدرة الوطنية على التصدي للكوارث الطبيعية عن طريق وحدة الشؤون الإنسانية التي ستستمر في مساعدة مركز عمليات مواجهة الكوارث، في حال وقوع كارثة ما، عن طريق تقديم المشورة والخبرة والمساعدة في توزيع المعونة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛ والعمل عن كثب مع المديرية الوطنية لإدارة الكوارث من أجل كفالة الحفاظ على صلات جيدة مع مجتمع المساعدة الإنسانية الدولي؛ ومساعدة الحكومة على إعداد خطة طوارئ واضحة وعملية	تصدت السلطات الوطنية بنفسها بالفعل لكوارث صغيرة وطلبت في بعض الأحيان من المجتمع الدولي مساعدة في مجال النقل. ستواصل المجموعات المعنية بالعمل الإنساني المؤلفة من منظمات غير حكومية، بمشاركة الحكومة العمل من أجل التخطيط للطوارئ بدعم فعلي من وحدة البعثة للشؤون الإنسانية. وقد عقد اجتماع واحد للفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
التنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، وإسداء المشورة إليهم، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء وغيره من الوزراء المعنيين، وعقد اجتماعات شهرية للجنة تنسيق الشؤون الإنسانية	٣٢	١٨ اجتماعا عقدت مع نائب رئيس الوزراء، وخمسة اجتماعات عقدت مع وزير التضامن الاجتماعي، وتسعة اجتماعات للفريق القطري للعمل الإنساني.
تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع مختلف الوزراء المعنيين، ومع المستشارين الدوليين في هذا المجال، ودعم تنظيم معتكفات وطنية وإعداد ورقات سياسات بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإنعاش	لا	لم تبد الحكومة اهتماما بتنظيم معتكف وطني، ولكن صدرت عن وزير التضامن الاجتماعي ملاحظات بشأن السياسة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والإنسانية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
إصدار تقارير نصف شهرية عن الحالة الإنسانية وتوزيعها على الحكومة والشركاء والجهات المانحة	نعم	صدرت حتى آذار/مارس ٢٠١٠ تقارير نصف شهرية تعكس تحسن الحالة الإنسانية. وقدمت وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية بتعاون وثيق مع وحدة المنسقين المقيمين ثلاثة تقارير تغطي آخر التطورات. ولم تعد هناك حاجة إلى تقارير نظرا للتحسن الذي شهدته الحالة الإنسانية.
تقديم الدعم إلى الحكومة في تنظيم بعثات تقييم متعدد القطاعات، عند اللزوم، لتحديد عدد الأشخاص المتضررين الذين يحتاجون إلى مواد الإغاثة، وذلك عبر تنسيق المساعدة وصرف مواد الإغاثة المتوافرة لدى الحكومة والمنظمات الدولية، ومساعدة المديرية الوطنية لإدارة الكوارث على تنظيم اجتماعات تضم ممثلي مجتمع المساعدة الإنسانية الدولي، إذا اقتضى الأمر ذلك، من أجل الاستجابة في الوقت المناسب	لا	لم تطلب الحكومة تقديم دعم من البعثات الموفدة لتقييم الاحتياجات على نحو يشمل عدة قطاعات حيث إنه لم تقع أي كوارث كبيرة.
الدعوة باستمرار لقيام البعثة برصد حالة المشردين داخليا بعد عودتهم/إعادة توطينهم، وذلك عن طريق عقد الاجتماعات وتوفير المشورة ونقاط الحوار وورقات الإحاطة المقدمة إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية دعما لمساعيه الحميدة مع الحكومة	نعم	أقر الفريق القطري للعمل الإنساني إطار عمل للإنعاش وضعته المجموعات المعنية بالعمل الإنساني وأيدته الحكومة. ويشكل الإطار المذكور أداة للدعوة إلى رصد المشردين داخليا بعد فترة عودتهم/إعادة توطينهم، وقد قام نائب الممثل الخاص للأمين العام بعرضه على الحكومة.
تقديم المشورة والدعم إلى المديرية الوطنية لإدارة الكوارث لتعزيز القدرة الوطنية على التصدي للكوارث الطبيعية	نعم	تواصل المجموعة المعنية بالعمل الإنساني التي تشكل الوكالات الإنسانية، العمل لتمن أجل تحديد المخاطر المحددة التي تواجهها، وهو ما سيساعد في وضع افتراضات لتخطيط للطوارئ. وركز منتدى ثلاثي لأعمال التنسيق على إدارة الكوارث.
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج	نعم ٣	عقدت مع وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الصحة، والأمم المتحدة والشركاء في التنمية ثلاثة اجتماعات للأفرقة العاملة، وذلك لتنسيق الأعمال المتعلقة بإدماج المشردين داخليا وتوفير الحماية الاجتماعية. وتحسنت تبعا لذلك أعمال

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بالمساعدة الإنسانية وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ		التنسيق بين الوزارات في مجال الشؤون الإنسانية.
تصميم وتنفيذ حملات إعلامية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديوية شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	بدلا من القيام بحملة على نطاق البلد بأسره، شملت أنشطة إذكاء الوعي لتحسين الأوضاع الإنسانية تقديم تقارير إذاعية وتلفزيونية استكمالية وإعلانات تلفزيونية عن تقديم خدمات عامة للمشردين داخليا، ومسائل إدماجهم والتطورات ذات الصلة في مجال التعاون مع الشركاء الوطنيين.

الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم في الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تطبيق الحكومة لشبكات أمان أكثر فعالية تستهدف أضعف الفئات السكانية وأفقرها، ولسياسات تراعي مصالح المعوزين والفقراء من أجل الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام	تحقق ذلك. فقد شمل التحويل النقدي ٠٠٠ ٧٢ شخص من خلال منحة الأمومة، ومعاش قدماء المحاربين. وقدم الدعم إلى ٠٠٠ ١٠ شخص تلقوا علاجا في الخارج من الذين لا يمكنهم تلقي العلاج في البلد.
تحسين نظم تنفيذ الميزانية الوطنية لتحسين تقديم الخدمات كما يتضح من قيام جميع الوزارات بتسجيل مدفوعات نقدية تتجاوز ٥٠ في المائة من ميزانياتها السنوية	تحقق ذلك. فقد نفذت الميزانية بنسبة ٨٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل نسبتها البالغة ٦٠,٩ في عام ٢٠٠٨.
تعزيز فرص توظيف الشباب في ديلي والمقاطعات	أقر مجلس الوزراء الخطة الوطنية لتشغيل الشباب. ومن المعتزم الانتهاء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من جمع البيانات المتعلقة بتشغيل الشباب والمصنفة حسب نوع الجنس والفئات العمرية. ومن المتوقع أن تتاح في تشرين الثاني/نوفمبر آخر الأرقام المتعلقة بتشغيل الشباب. وقد

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	أصدرت أمانة الدولة خطة للتدريب المهني والتشغيل في الدراسة الاستقصائية بشأن القوى العاملة في تيمور - ليشتي في عام ٢٠١٠. ووفقا لهذه الدراسة، تم تشغيل ٠٠٠ ٥١ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما من بينهم ٠٠٠ ١٦ امرأة.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة بشأن خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢) وتنفيذها بطريقة فعالة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبشأن استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر، والسير قُدما	لا	وضع مكتب رئيس الوزراء الخطة الإنمائية الاستراتيجية لعام ٢٠١١ وتبادل رئيس الوزراء مع الشركاء في التنمية الآراء بشأن ملاحمها العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبما أن الخطة لم تكن وضعت بعد في صيغتها النهائية، فإنه لم تقدم بعد أي مشورة بشأن تنفيذها.
إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزير الدولة للموارد الطبيعية، بشأن الاستغلال الفعال لإيرادات النفط والغاز في مشاريع أو برامج ذات علاقة بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي	نعم	قدمت المشورة المتعلقة بالموارد الطبيعية والشؤون الإدارية وبتنمية الموارد البشرية. وجرى تحديد المؤسسة الملائمة للترتيب الطويل المدى للدراسات/التدريب للطلبة/المسؤولين في تيمور - ليشتي. وقدمت أيضا المساعدة في المفاوضات بشأن مذكرة التفاهم وصياغتها. وكانت البعثة ممثلة في الحلقة الدراسية بشأن ''إدارة صندوق النفط'' التي عقدتها وزارة المالية ووزير الدولة للموارد الطبيعية ووزير الدولة للشؤون الإدارية لمناقشة موضوع إدارة صندوق النفط في ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٠. وساعد هذا الاجتماع الذي عقد مع الخبراء والبرلمانيين الدوليين الرائدين في صياغة استراتيجيات لتنويع الاستثمارات في صندوق النفط.
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ الميزانية، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزارة المالية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة	نعم	قدمت المشورة في جلسة الاستماع العامة بشأن ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠؛ وقدم أيضا تحليل شمل مسائل إتاحة فرص العمل، والنهوض بالقطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر والاتجاهات التضخمية في البلد. وأدرجت التوصيات الواردة في التقرير الذي قدم إلى اللجنة البرلمانية. وشاركت البعثة أيضا في

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
		المشاورات العامة بشأن مشروع قانون الميزانية والإدارة المالية.
إسداء المشورة بشأن إدماج البرامج القطرية للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢)، عن طريق المشاركة في الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	نعم	شاركت البعثة أيضا في الأفرقة العاملة وتعاونت معها على إعداد الخطة الاستراتيجية المتكاملة والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.
إسداء المشورة وتيسير الدعم الدولي لبناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية	نعم	قدمت المشورة بشأن جملة أمور من بينها المسائل المتعلقة ببناء القدرات؛ وبرنامج التحويل النقدي المشروط؛ واجتماعات المائدة المستديرة للمانحين للنهوض بالقطاع الخاص برئاسة المؤسسة الدولية للتعاون المالي؛ والدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى التنمية الريفية في تيمور - ليشتي؛ وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة الاستراتيجي للأمن الغذائي لتعزيز نمو الزراعة والأمن الغذائي المستدام في تيمور - ليشتي.
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بالإنعاش والنمو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ	٦	اجتماعات للأفرقة العاملة بشأن الأمن الغذائي، والتنمية الريفية عقدت مع وزارة الزراعة ومصائد الأسماك، ووزارة السياحة، ووزارة التجارة والصناعة، والأمم المتحدة والشركاء في التنمية بشأن الأولويات في مجالي الأمن الغذائي؛ والتنمية الريفية والبشرية، ومع الشركاء في التنمية واجتماعان رفيعا المستوى (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠) بشأن الحوار الهش بين الدول وفعالية المعونة لتحسين التنمية عقدا مع الشركاء في التنمية.
إسداء المشورة إلى الحكومة والجهات المانحة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن الربط الفعال بين برنامج الأولويات الوطنية وبين خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢) والميزانية السنوية للدولة	نعم	قدمت المشورة بشأن الخطة الوطنية لتشغيل الشباب والدراسة الاستقصائية للمشاركة في القوى العاملة.
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ خطة	نعم	قدمت مساهمة في المناقشات التي عقدتها وزارة

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
عمل ترمي إلى إيجاد فرص عمل للشباب، وذلك عن طريق المشاركة في الأفرقة العاملة المعنية بخطة التنمية الوطنية وفي البرنامج الوطني لتوظيف الشباب وتطوير مهاراتهم التابع لوزارة العمل، ومنظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي		التجارة والصناعة ووزارة الاقتصاد والتنمية عن موضوع ''تسخير السياسة الصناعية العامة لأغراض تنمية تيمور - ليشتي''.
إسداء المشورة بشأن السياسات والتشريعات المعزِّزة للاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزارة الاقتصاد والتنمية	١٢	اجتماعا شهريا عقدت بشأن تنمية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
تصميم وتنفيذ حملات إعلامية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديوية شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	جرى الاضطلاع بأنشطة لإذكاء الوعي بأهمية الحد من الفقر.
تصميم وتنفيذ حملات إعلامية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديوية شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	٨	أفلام تلفزيونية تم بثها طول الواحد منها ساعة وكانت عن التدريب المهني ودور الأساتذة وأثر الأزمة المالية العالمية في البلدان النامية والتمويل الصغير والطاقة البديلة وتشغيل الشباب.
	١	برنامج تلفزيوني عن المياه والمرافق الصحية طوله ٣٠ دقيقة تم إنتاجه وإذاعته بمناسبة اليوم العالمي للمياه.

الإنجاز المتوقع ٣-٤: تعزيز قدرة قطاع العدل في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تطبيق حكومة تيمور - ليشتي لقانون قضاء الأحداث وقانون مكافحة العنف العائلي، ثم قيام الجهات الفاعلة القانونية بتطبيق القانون الجديد، إنشاء هياكل الدعم التي ينص عليها القانون، وتدريب الجهات الفاعلة القانونية على القانون الجديد	أنشئت في وزارة العدل لجنة وطنية لحقوق الطفل. وتم إقرار تعيين أربعة قضاة تحت الاختبار وخمسة محامين عامين تحت الاختبار. وأقر البرلمان قانون مكافحة العنف المترلي. وأحرز تقدم في صياغة قانون لقضاء الأحداث، ولكن هذا القانون لم يوضع بعد في صيغته النهائية.
قيام الحكومة، بدعم من البعثة، عند الاقتضاء، بتنظيم مزيد من الدورات التدريبية للمحامين الخاصين بشأن القانون الخاص	فرغ من تدريب ١٥ من المحامين الخاصين في مركز التدريب القانوني.
زيادة عدد القضايا المعالجة من خلال النظام القانوني، ولا سيما قضايا الاعتداء الجنسي والعنف العائلي، بنسبة ٢٠ في المائة، وخفض حجم القضايا المتراكمة التي ينتظر الحكم فيها بنسبة ١٠ في المائة	وصل العدد الإجمالي للقضايا الفعلية في مكتب المدعي العام في حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ٩٦٤ ٤ قضية مقابل ٢١٠ ٥ قضية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهو ما يدل على تراجع طفيف مقارنة بما كان عليه عددها قبل عام، وإن كان هناك ارتفاع طفيف في عدد القضايا الجديدة.
تنفيذ الحكومة خطة استراتيجية لتعزيز نظام السجون، بما يمكن من تحسين القدرات الإدارية على اتخاذ القرارات المناسبة، وزيادة عدد البرامج لصالح السجناء، وتعزيز أمن السجون	تحقق ذلك. فقد وضعت خطط عمل بالاشتراك مع مدير السجون وكبار المسؤولين تتعلق بالمسائل المتصلة بالخطة الاستراتيجية لوزارة العدل. وقدمت أيضا المشورة التقنية بشأن مشروع القانون الأساسي لحراس السجون وقانون السجون، وقدم الدعم في مجال تصميم برامج الإدماج الاجتماعي.
تنفيذ الأولويات الوطنية للحكومة في قطاع العدل	بدأ العمل بالخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وعقد أول منتدى للحوار بشأن الوصول إلى العدالة. وشاركت البعثة في أربع اجتماعات للفريق العامل المعني بتحديد الأولويات الوطنية. وما زالت مسألة إنشاء أفرقة مواضيعية عاملة بشأن المساعدة القانونية، والقانون العرفي والتحقيقات الجنائية معلّقة حتى الآن.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق التعليقات والآراء القانونية والمقترحات والمشاركة في حلقات العمل والحلقات الدراسية والاجتماعات، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية، بشأن القانون الجديد وسبل تنفيذه، وبشأن المسائل المتصلة بكفالة العدل بين الجنسين بطرق منها توظيف النساء في الدوائر القضائية والقانونية	نعم	قدمت المساعدة التقنية القانونية إلى لجان مكافحة الفساد المنشأة حديثا من خلال تعيين عضو يعمل بنظام الدوام الجزئي. وتم تنسيق وتوحيد التعليقات على التشريعات الرئيسية بما في ذلك قانون المساعدة القانونية، وقانون الأراضي، وقانون قضاء الأحداث والقانون العرفي والعدالة المجتمعية.
ترؤس اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بقطاع العدل (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف) بهدف تنسيق السياسات المتعلقة بقطاع العدل والمساعدات الدولية المقدمة لهذا القطاع	٥	اجتماعات للفريق العامل قدمت إليها تسهيلات لعقدها، وقدم إليها دعم تمثل في تغطية أعمالها السكرتارية
تشكيل فريق عامل وطني – دولي مشترك معني بقطاع العدل، يضم ممثلين لمختلف الجهات المعنية، لعقد اجتماعات ربع سنوية بشأن المسائل المتصلة بقطاع العدل، بما في ذلك أولويات الحكومة	لا	عقدت أربعة اجتماعات، غير أنه لم يتم إنشاء فريق عامل بهذا الشكل نظرا لأن الأفرقة الحكومية العاملة الأخرى بقيادة الحكومة كانت قد تم إنشاؤها بالفعل، وأنشئ بدلا من هذا الفريق منتدى غير رسمي للمناقشات المتعلقة بالعدالة.
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن المسائل المتصلة بكفالة العدل بين الجنسين، ومن ذلك توظيف النساء في الدوائر القضائية والقانونية	نعم	واصلت البعثة تقديم المشورة التقنية إلى الحكومة بشأن قانون مكافحة العنف المترلي؛ والدراسة الاستقصائية/المشورة بشأن قانون المساواة الجنسانية؛ وتقديم الدعم إلى وزارة العدل لوضع سياسة جنسانية وإنشاء اللجنة النسائية في رابطة المحامين في تيمور – ليشتي. بدأ العمل بدليل التدريب على التحقيق في حالات العنف الجنساني الذي وضعته رابطة المحامين في تيمور – ليشتي (بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وقدم الدعم إلى اللجنة النسائية لرابطات المحامين بالاشتراك مع مركز التدريب القانوني للتشجيع على زيادة الأعضاء من الأطراف الفاعلة من النساء المؤهلات.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
تقديم دعم متواصل إلى الفريق العامل المشترك بين مكتب المدعي العام والأمم المتحدة المعني بالمسائل المتصلة بمحاكمة أفراد الشرطة، وذلك عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية أو شهرية حسب الاقتضاء، وتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل لفائدة الممارسين القانونيين، بتعاون وثيق مع مركز التدريب القانوني التابع للحكومة	لا	وافق المدعي العام على شكل جديد لفريق عامل معني بملاحقة أفراد الشرطة على المستوى التنفيذي. ووافق المدعي العام أيضا على حلقة عمل بشأن محاكمة أفراد الشرطة أرجئ تاريخها نظرا لأولويات أخرى. ويستمر التنسيق بين الشركاء في التنمية فيما يتعلق بإنشاء نظام لإدارة القضايا.
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ خطة استراتيجية لتعزيز نظام السجون، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة ومتابعة المسائل الناشئة عنها مع مديري السجون ومديريها التنفيذيين	نعم	عقدت اجتماعات أسبوعية مع موظفي إدارة السجون ووضعت خطط عمل مع السلطات الوطنية التي تتولى تنفيذ العنصر المتعلق بالسجون من الخطة الاستراتيجية الخماسية لوزارة العدل.
إسداء المشورة عن طريق الحوار المتواصل وتوفير مواد توجيهية لوحدة الشرطة الوطنية المعنية بالضعفاء، وذلك لتحسين جمع إحصاءات الجريمة وتحليلها، وبخاصة ما يتصل بالعنف العائلي وقضاء الأحداث	نعم	أجريت مع وحدة الفئات الضعيفة اتصالات بشأن إدارة القضايا وإحصاءات الجريمة. وتم تجميع الإحصاءات وتحليلها.
مواصلة إسداء المشورة عن طريق الفريق العامل المشترك بين مكتب المدعي العام والأمم المتحدة الذي يرصد التوصيات المقدمة من الأمم المتحدة إلى دوائر الادعاء بشأن إدارة الملفات وترتيب القضايا حسب الأولية وخفض حجم القضايا المتراكمة بنسبة ٢٠ في المائة، ويساعد على تنفيذ هذه التوصيات، وذلك بتنسيق وثيق مع البرنامج الإنمائي	نعم	قدمت تحليلات للإحصاءات ورصدت الاتجاهات. وعقد اجتماعان بشأن إدارة القضايا مع ممثلي مكتب المدعي العام، وبرنامج دعم العدالة وأعضاء من مرفق العدالة. وسهلت هذه الاجتماعات مناقشة المبادرات القائمة والتنسيق وإقامة رابط لقواعد بيانات إدارة القضايا يصل بين الشرطة ومكتب المدعي العام.
تعزيز التعاون عن طريق تنظيم أنشطة للتدريب والتوعية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وبخاصة مع المنظمات النسائية والشبابية، من أجل التوعية القانونية وتعزيز سبل منع الجريمة	نعم	قدم إلى منظمة ”برادت“ غير الحكومية تدريب على مسائل العدالة الجنسانية.
	١	إحاطة عن العدالة الجنسانية وقانون مكافحة العنف المترلي.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
	١	دورة للتخطيط الاستراتيجي عقدت لفائدة جهات الاتصال في وزارة العدل، وقدم الدعم التقني لوضع سياسية عامة في مجال العدالة الجنسانية.
	٥	محاضرات ألقيت عن سيادة القانون وتضمنت استعراضا عاما لمؤسسات العدالة.
إسداء المشورة التقنية، عن طريق المشاركة في حلقات العمل/الحلقات الدراسية ودعم إعداد مقترح، يشمل إطارا قانونيا، إلى الحكومة بشأن الخيارات المتاحة لإقامة صلات محتملة بين آليات العدالة التقليدية ونظام العدالة الرسمي، وذلك بهدف وضع إطار قانوني	نعم	نسقت البعثة تعليقات الأمم المتحدة الموحدة على مشروع القانون العرفي والعدالة المجتمعية؛ ولم يصدر قرار سياسي بهذا الشأن بعد. وتم إدراج مسألة وضع الصيغة النهائية للمشروع ضمن الأولويات الوطنية.
إسداء المشورة التقنية، عن طريق المشاركة في حلقات العمل/الحلقات الدراسية ودعم إعداد مقترح، يشمل إطارا قانونيا، إلى الحكومة بشأن الخيارات المتاحة لإقامة صلات محتملة بين آليات العدالة التقليدية ونظام العدالة الرسمي، وذلك بهدف وضع إطار قانوني		بالنسبة لعام ٢٠١٠، تم التوصل إلى اتفاق بإنشاء فريق عامل مواضيعي
عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بقطاع العدل وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ	نعم	عقدت اجتماعات ركزت على تحسين الوصول إلى العدالة، بما في ذلك التركيز على التخطيط الاستراتيجي وسياسة عامة للعدالة الجنسانية.
	٤	اجتماعات للأفرقة العاملة عقدت بشأن الوصول إلى العدالة مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلي المانحين، ووزارة العدل ومكتب المدعي العام والمحاكم.
	٣	اجتماعات فصلية مع الشركاء في التنمية لمناقشة التقدم في قطاع العدل.
تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج تربية مدنية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرة قطاع العدل، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية	١	حملة إعلامية على مستوى البلد بأسره عن تعزيز قدرة قطاع العدل، بما في ذلك شريطان تلفزيونيان مدة كل واحد منهما ٢٦ دقيقة عن العدل في بلدان أخرى (غانا، قبرص

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
وبرامج إعلامية فيديوية شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور، وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	١١	والمكسيك). تقريرا إذاعيا مدة الواحد منها ٣١ دقيقة تم بثها عن نظام العدل، والقانون الجنائي، والجهاز القضائي، والجرائم الخطيرة، وتدريب القضاة والمحامين العامين والوصول إلى العدالة، وقانون العنف المترلي، والرد على استفسارات المستمعين.
	٥	نشرات إخبارية صدرت تتضمن مقالات عن لجنة مكافحة الفساد، والمحاكم المتنقلة وجوانب أخرى من نظام العدالة.

العنصر ٤: الدعم

٤٧ - قدم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة من أجل تنفيذ ولاية البعثة من خلال تقديم النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات، إضافة إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة. وقد تم تقديم الدعم لقوة متوسط قوامها ٩٧١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٥٥٨ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، إضافة إلى ٣٥٨ من الموظفين الدوليين، و ٤ موظفين دوليين مؤقتين ، و ٨٨٩ موظفا وطنيا، و ٣ موظفين وطنيين مؤقتين و ١٨١ من متطوعي الأمم المتحدة. وشمل نطاق الدعم تنفيذ برامج للسلوك والانضباط وأخرى تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشؤون الموظفين والإدارة المالية، والرعاية الصحية، وصيانة وبناء المكاتب ومرافق الإيواء ، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وعمليات النقل الجوي والنقل البري، مع إدراج قدرة للبحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي.

الإنجاز ٤-١: تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض موجودات قطع غيار السيارات من ٧,٥ في المائة من قيمة مخزون السيارات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	لم يتحقق تخفيض مخزونات قطع غيار المركبات من ٧,٥ في المائة من قيمة جرد المركبات إلى ٥ في المائة وذلك للأسباب التالية. (أ) لم يكن هناك استبدال للمركبات، وبذلك شاخ

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الأسطول الحالي وراكم عددا عاليا من الأميال المقطوعة. وكان لا بد من المحافظة على مستويات مرتفعة من المخزونات لتحمل الفترات الزمنية الطويلة الفاصلة بين طلب المشتريات وتسليمها؛
	(ب) توجد لدى البعثة ١٣٨ مركبة وقطع غيارها رحلت من البعثة السابقة. وقد رؤي أن قطع الغيار المستمدة من تلك المركبات فات أوانها ويجب شطبها من المخزون ولكنها لا تزال مدرجة في قيمة الجرد.
انخفاض استهلاك وقود المولدات من ٥,٣ ملايين لتر في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٤ ملايين لتر في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	تحقق ذلك. فقد وصل في ٢٠٠٩-٢٠١٠ مجموع الاستهلاك من وقود المولدات الكهربائية إلى ٤٢٠ ٠٠٠ ٣ لتر. وخفض في نسبة استهلاك الديزل من ٥,٣ مليون لتر في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٤,٩ مليون لتر في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ (٣,٤ مليون للمولدات و ١,٥ للمركبات).
انخفاض استهلاك القرطاسية بنسبة ١٠ في المائة، من ٥٠٠ ٧٣٢ دولار في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٧٠٠ ٣٨٧ دولار في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	تحقق ذلك. فقد وصل الاستهلاك الفعلي لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٢٣٦,١٠٠ دولار، وهو ما يمثل تخفيضا قدره ٤٩٦,٤٠٠ دولار أي ٦٨ في المائة. وقد تحقق ذلك من خلال تنفيذ أوامر شهرية عن طريق الطلبات الإلكترونية بالاقتران مع المراجعات الواقعية التي أجريت.
تراجع عدد حالات الإخلاء الطبي الطارئة من ٥٤ في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٤٣ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	انخفض عدد حالات الإخلاء في حالات الطوارئ من ٥٤ حالة في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٤٥ حالة في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ نظرا لدخول مرفق ما بعد المستوى الأول طور العمل.
انخفاض الوقت اللازم لتجهيز طلبات الخرائط من ٣ أيام إلى يومين	تحقق ذلك. فقد انخفض الوقت اللازم لتجهيز طلبات الخرائط إلى ١,٥ يوم. وتم إنجاز مشروع المكتبة الجديدة للخرائط ونظم المعلومات الجغرافية ودرب الموظفون الوطنيون واستلموا مسؤولياتهم الجديدة كمسؤولية تجهيز طلبات الخرائط، وتجهيز مهام الطباعة الواسعة النطاق وتعزيز القدرات الموجهة نحو خدمة الزبائن.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
تحسينات الخدمات		
الأخذ بممارسات معززة لإدارة قطع الغيار تشمل تعقب أنماط استهلاك السلع السريعة الحركة والبطيئة الحركة	نعم	عززت إدارة قطع الغيار من خلال إنشاء عمليات مخزنية للممتلكات المستهلكة في أربعة مناطق، وتفتيشات فصلية موقعية في المخازن الرئيسية، وشطب قطع الغيار التي فات أوانها، وإعادة تنظيم نظام مواقع مخازن النقل ومراجعة مخزونات قطع الغيار في ضوء معدلات الاستهلاك.
تنفيذ ممارسات تشغيلية معززة للتقليل إلى أدنى حد من تأثيرات البعثة في البيئة، بما في ذلك اعتماد درجات حرارة دنيا للمكيفات تتراوح ما بين ٢٣ و ٢٤ درجة، ووضع سياسات عامة لترشيد استخدام الورق مثل الطباعة على وجهي الورقة، وإعادة استخدام الأوراق المطبوعة على وجه واحد، والتحرير الإلكتروني، واستخدام وظيفة الاستعراض الأولي للطباعة، ثم الطباعة عند الاقتضاء	نعم	أصبح تقديم إحاطة عامة عن أعمال التخضير يشكل الآن جزءا من التدريب التوجيهي، وواصلت البعثة أيضا تزويد منظمة غير حكومية بآلة لتمزيق الأوراق وتتولى هذه المنظمة تدوير الورق في قوالب فحم قابلة للاحتراق (مبادرة لمكافحة اجتثاث الأشجار). ويجري أيضا تشجيع الموظفين على طباعة الأوراق على وجهين والحرص في استعمال مكيف الهواء.
تنفيذ ”نظام تقديم الطلبات الإلكتروني الشهري“ في البعثة للحصول على القرطاسية والمعدات المكتبية	نعم	شهد تنفيذ نظام تقديم الطلبات الإلكتروني الشهري للحصول على القرطاسية والمعدات المكتبية من خلال الطلبات الإلكتروني وبالاقتران بالمراجعة الواقعية تراجعا حادا في الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مستويات جيدة في حجم المخزون في بداية العام المالي الجديد، ويستشف من هذا الأمر أن انخفاضا سيسجل في طلبات توريد.
وضع برنامج شامل للتدريب والتوعية لفائدة موظفي البعثة يشمل التثقيف بشأن حمى الضنك، والوقاية من الملاريا والتدريب العام في مجال الصحة وتحري فيروس نقص المناعة البشرية والتوعية بالفيروس، والتدريب على الإسعاف الأولي والصرف الصحي	نعم	نفذ برنامج للتوعية بأهمية التدريب وعممت على الموظفين معلومات بشأن الملاريا، وحمى الضنك، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنفلونزا الطيور. ونفذ أيضا التدريب على تقديم الإسعافات الأولية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
إتاحة كافة الخرائط على مواقع البعثة في الإنترنت واستكمال بيانات تقييم الطرق المتعلقة بطرق الإمداد الرئيسية وطرق الإمداد الثانوية التي تستخدمها البعثة	نعم	خرائط للحدود الإدارية الرئيسية لتيمور - ليشتي. ويمكن الاطلاع في خادوم موقع نظم المعلومات الجغرافية على الشبكة على الخرائط الجوية لمركز البعثة المشترك للتحليلات والانتخابات القروية. ويتواصل العمل في تنفيذ خادوم مؤسسة غوغل إيرث على الإنترنت.
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
تمركز قوة قوامها المأذون ٥٦٠ فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة، و ١ ٠٤٥ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٣٤ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان وتناوبها وإعادتها إلى الوطن	نعم	إحلال ومناوبة وتوزيع ما متوسطه ٥٥٨ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٩٧١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٣٣ من ضباط الاتصال العسكريين.
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن الاكتفاء الذاتي المتعلق بـ ٥٦٠ فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة وتقديم تقارير عن ذلك	نعم	أجريت ثماني عمليات تفتيش على الاستعدادات العملياتية و ٤٠ عملية فحص موقعية وتم إنجاز ٢٤ من تقارير التحقق.
توفير حصص الإعاشة ومياه الشرب لما مجموعه ٥٦٠ فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة	نعم	تم تزويد ما متوسطه ٥٥٨ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة بالمياه وحصص الإعاشة وفقا لطلبات التوريد. وقد التزم المتعاقد بمواعيد التسليم وقدمت الأصناف اعتمادا على طلبات التوريد.
إدارة ما متوسطه ٥٩٧ ١ من الموظفين المدنيين (منهم ٤٥٥ موظفا دوليا، و ٩٩٦ موظفا وطنيا و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة)	نعم	إدارة ما متوسطه ٤٣٥ ١ موظفا مدنيا (بمن فيهم ٣٥٨ موظفا دوليا؛ و ٨٨٩ موظفا وطنيا، و ٧ موظفين دوليين مؤقتين و ١٨١ من متطوعي الأمم المتحدة).
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما يشمل التدريب، والوقاية، والرصد، وتقديم توصيات بشأن إجراءات الجبر عند ارتكاب سوء السلوك	نعم	أجريت دورات تدريبية عن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين بالإضافة إلى تدريب في مجالي السلوك والانضباط على وجه التحديد؛ وزيادة اللجوء إلى نظام تعقب المخالفات داخل البعثات وبين البعثات.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
المرافق والهياكل الأساسية		
تشييد/تحسين مباني المرافق العامة والمباني الخاصة بالأمن، ومباني أخرى متنوعة، والهياكل الأساسية للمرافق العامة ومرافق الإمداد بالمياه وتخزينها في ١٤٥ مبنى على ٥٩ قطعة أرض على نطاق منطقة البعثة	نعم	تم تشييد ثلاثة مباني، وتحسين ٢٧ مبنى، وتوفير ٥ سقائف جديدة لمولدات الكهرباء في مواقع مختلفة. وتم تشغيل أنظمة معالجة مياه الفضلات وجميع خزانات التفسخ في ٤٢ منطقة و ٤ مراكز للدعم الإقليمي.
صيانة المعسكرات الخاصة بما عدده ٥٦٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة في ديلي، وباوكاو وماليانا	نعم	
	١٧	تمت صيانة المباني السكنية ذات الجدران الصلبة في ثلاثة مواقع (ديلي وباوكاو وماليانا)
	٢٨	تمت صيانة جميع المعدات المتعلقة بوحدات المياه والصرف الصحي وتركيب حاويات وحدات الاغتسال في باوكاو
صيانة أماكن العمل في مراكز الدعم الإقليمي في ٤ مواقع رئيسية (باوكاو، وسواي، وماليانا، وأوكوسي)	نعم	تم الاضطلاع بأعمال الصيانة في ٤٤ مركزا من مراكز الدعم الإقليمي في ٤ مواقع، بما في ذلك المواقع الخاصة بوحدة دوريات الحدود في المناطق والمباني التي يشملها برنامج الاشتراك في موقع واحد. وتم تركيب مرشحات إمدادات المياه والمراحيض للمساكن في ٤ مواقع رئيسية (باوكاو وسواي وماليانا وأوكوسي).
صيانة مدرج واحد للطائرات للسماح بالتشغيل الآمن للطائرات المتوسطة الحجم الثابتة الجناحين القصيرة شوط الإقلاع والهبوط، وفقا لقواعد الطيران بالرؤية المجردة نهارا	لا	لا تعمل من مطار ديلي الدولي سوى اثنتين فقط من الطائرات الثابتة الجناحين. وتولت الحكومة صيانة المدرج.
صيانة أماكن مقار البعثة في ثكنات أوبريغادو في ديلي، بغية تحقيق النشر الكامل لأفراد الشرطة المدنية والأفراد العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة	نعم	تمت صيانة ٢٧ مبنى وجميع المعدات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وتم تركيب مضخة مياه نابذة ومضخة لمياه الصرف، وبناء ٥ غرف كبيرة على امتداد خط الصرف.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
صيانة مباني مكتب ''الاتصال مع مراكز القيادة الخلفية'' في داروين، بأستراليا	نعم	تمت أعمال صيانة مكتب ''الاتصال مع مراكز القيادة الخلفية''.
الاحتفاظ بالقدرات المتوفرة في مجال المعلومات الجغرافية من أجل توفير خدمات رسم الخرائط على صعيد البلد برمته، بما يشمل بيانات الطرق والجسور	نعم	
على طول ٣ طرق إمداد رئيسية (باوكاو وماليانا وسواي) و ١٣ من طرق الإمداد الفرعية، وتقديم خدمات رسم الخرائط لجميع عناصر البعثة وغيرها من الوكالات الشريكة، بما يشمل ٥ مراكز للدعم الإقليمي و ١٣ من عواصم المقاطعات	٣	تم رسم الخرائط الخاصة بطرق الإمداد الرئيسية (باوكاو وماليانا وسواي)
	١٣	اكتمل العمل المتعلق بطرق الإمداد الفرعية وخدمات رسم الخرائط، بما يشمل ٤ مراكز للدعم الإقليمي و ١٣ من عواصم المقاطعات
	٥٦٣	تم تدريب شرطة الأمم المتحدة على النظام العالمي لتحديد المواقع وقراءة الخرائط
	٥ ٩٤٠	تم طبع خرائط مختلفة الحجم والشكل وتوزيعها
إجراء الإصلاحات الرئيسية التي تلزم في هياكل النقل البري الأساسية القائمة، من أجل تمكين جميع عناصر البعثة التي جرى نشرها، ومن بينها شرطة الأمم المتحدة وضباط فريق الاتصال العسكري، من مواصلة التحركات الخاصة بالعمليات	لا	قامت حكومة تيمور - ليشتي بأنشطة إصلاح الطرق وصيانتها وترميمها.
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٨٩٦ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ٤ مركبات مصفحة و ١٧ قطعة من لوازم المركبات، عن طريق ورشة واحدة في ديلي و ٤ ورش في مناطق البلد	نعم	تم تشغيل وصيانة ٨٨٤ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ١٧ قطعة من لوازم المركبات و ٣ رافعات شوكية.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
توفير الوقود والزيوت والشحوم لما يبلغ في المتوسط ٨٧٩ مركبة تملكها الأمم المتحدة و ١٤٧ مركبة مملوكة للوحدات	٨٦٤	تم توفير الوقود والزيوت ومواد التشحيم لما يبلغ في المتوسط ٨٦٤ مركبة مملوكة للوحدات
	١٥٠	تم توفير ما مجموعه ٥٠٠ ٧٠ لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم، لما يبلغ في المتوسط ١٥٠ مركبات مملوكة للوحدات
تنظيم حملة سنوية لتوعية السائقين بشأن سلامة الطرق توجه إلى جميع أفراد البعثة المأذون لهم بقيادة المركبات المملوكة للأمم المتحدة	نعم	تم تنظيم حملة سنوية بشأن سلامة الطرق لما عدده ٤٥٦ ١ فردا من الأفراد المأذون لهم بقيادة المركبات المملوكة للأمم المتحدة.
النقل الجوي		
صيانة وتشغيل ٥ طائرات تجارية من طائرات الهليكوبتر وطائرتين ثابتتي الجناحين في منطقة البعثة في مطار ديلي، بما في ذلك خدمات الإنقاذ والإجلاء الطبي الجوية	نعم	تمت صيانة وتشغيل خمس طائرات تجارية من طائرات الهليكوبتر وطائرتين ثابتتي الجناحين.
توفير الوقود والزيوت والشحوم لخمس طائرات هليكوبتر وطائرتين ثابتتي الجناحين	نعم	تم توفير ما مجموعه ٨١١ ١٥٥ ١ لترا من الوقود والزيوت ومواد التشحيم، لخمس طائرات هليكوبتر وطائرتين ثابتتي الجناحين. وأعيدت طائرة هليكوبتر إلى الوطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
الاتصالات		
دعم وصيانة شبكة للسواتل تتألف من محطة أرضية محورية واحدة في ديلي (١٢ محطة ذات فتحات طرفية صغيرة جدا) تشتمل على وصلات تربطها بقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك و ١٣ موقعا نائيا داخل منطقة البعثة (مقر واحد من مقار البعثات، و ٤ مراكز للدعم الإقليمي و ٨ من مكاتب شرطة الأمم المتحدة في المقاطعات) لتوفير	نعم	تمثل المعدات المكون الأساسي للهياكل الأساسية للاتصالات الاستراتيجية للبعثة، التي تقدم خدمات الهاتف والبيانات.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
خدمات الاتصالات الصوتية والاتصالات عن طريق الفاكس ونقل البيانات والتداول بالفيديو		
دعم وصيانة شبكة لأجهزة الاتصال اللاسلكي المرسلة والمستقبلة ذات التردد العالي جدا (VHF) والتردد العالي (HF)، مكونة من ٦٥ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا و ١٠٨ محطات قاعدية ذات تردد عال جدا (VHF)، و ٧٩ محطة قاعدية ذات تردد عال (HF)، و ٩٤٨ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة ذات التردد العالي جدا (VHF) و ٥٢٣ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة ذات التردد العالي (HF) و ٥٣٧ ٢ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة	نعم	تأتي أعداد المعدات، التقديرية والفعلية، نتيجة للدورة الطبيعية للتقلبات المتعلقة بعمليات تسليم المعدات/شطبها/التصرف فيها في أثناء هذه الفترة المالية. وكانت الأرقام الفعلية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ كما يلي:
	٦٠	جهازا من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا تمت صيانته وتشغيله
	٨٨	محطات قاعدية ذات تردد عال جدا تمت صيانتها وتشغيلها
	٧٢	محطة قاعدية ذات تردد عال تمت صيانتها وتشغيلها
	١ ٠٦٣	جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة ذات التردد العالي جدا تمت صيانته وتشغيله
	٥٧٤	جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة ذات التردد العالي تمت صيانته وتشغيله
	٢ ٢١٢	جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة تمت صيانته وتشغيله
دعم وصيانة شبكة للهاتف قادرة على تحويل المكالمات الهاتفية تلقائيا في جميع أنحاء منطقة البعثة تشمل ٧٠٠ ١ خط هاتفي فرعي	١ ٨٣٠	خطا هاتفيا تم دعمه وصيانته
دعم وصيانة نظام متنقل للاتصالات السلكية واللاسلكية القابل للوزع	نعم	تم نشر نظام متنقل للاتصالات السلكية واللاسلكية القابل للوزع، واختباره كل ثلاثة أشهر.

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
دعم وصيانة استوديو لإنتاج البرامج الإذاعية في ديلي	نعم	يجري العمل في الاستوديو الذي ينتج فيه برنامج أسبوعي مدته ٣٠ دقيقة.
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة شبكة محلية/واسعة واحدة، و ٦٣ خادوما، و ٥٦٠ ١ حاسوبا مكتبيا، و ٤٧٩ حاسوبا حجريا، و ٣٣٩ طابعة، و ٧٢ جهازا للإرسال في ٥ مواقع رئيسية مترابطة يمكنها الوصول إلى الشبكة الواسعة الخاصة بالأمم المتحدة	نعم	
	١	شبكة محلية/واسعة
	٧٥	خادوما تمت صيانته وتشغيله
	١ ٨٤٥	حاسوبا مكتبيا تمت صيانته وتشغيله
	٥٤٣	حاسوبا حجريا تمت صيانته وتشغيله
	٣٢٤	طابعة تمت صيانتها وتشغيلها
	٧٢	جهازا للإرسال الرقمي تمت صيانته وتشغيله
الشؤون الطبية		
تشغيل وصيانة مرفق طبي معزز من المستوى الأول مزود بالقدرة على إجراء العمليات الجراحية و ٨ مستوصفات في ٨ مواقع	نعم	
	١	مرفق طبي معزز من المستوى الأول يعمل بكامل طاقته في ديلي
	٤	مستوصفات تعمل بكامل طاقتها في ٤ مناطق
	٤	يجري العمل في مرافق من المستوى الأول لوحدة الشرطة المشكلة
تشغيل وصيانة مرافق لتقديم خدمات المشورة والاختبارات الطوعية السرية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة جميع الموظفين	٢٣٩	أجريت فحوص للموظفين للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية. وتم تزويد الموظفين بخدمات المشورة والإحالة إلى مركز طبي آخر من خلال الشبكة العالمية، كما قدمت إليهم المشورة بشأن التغذية

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة جميع المراقبين العسكريين، وأفراد الشرطة، والموظفين المدنيين، بما يشمل التثقيف عن طريق الأقران	نعم	تم بنجاح تنفيذ برنامج للتثقيف والتوعية؛ إذ وزعت على جميع الموظفين ٢ ٥٠٠ نشرة، و ٢ ٠٠٠ تقويم، و ٣ ٠٠٠ ملصق، و ١ ٥٠٠ نسخة من الرسائل الإخبارية. وتم تدريب الموظفين الطبيين على التعامل مع المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
شؤون الأمن		
توفير الحماية الشخصية لرئيس البعثة وغيره من كبار مسؤولي البعثة المعينين والزائرين	نعم	تم توفير الحماية المباشرة وخدمات الاتصال المتعلقة بالأمن.
توفير الإرشاد الأمني في أماكن الإقامة لما عدده ٣٤ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان، و ٤٥٥ موظفا دوليا، و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة و ١ ٠٤٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، والقيام، عند الاقتضاء، بإجراء تقييمات للمواقع	نعم	تم فحص ٢٦٠ مسكنا للتأكد من وفائها بمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، كما تم تزويدها بحراس الأمن.
توفير خدمات مراقبة الدخول والخروج وأمن المنطقة المحيطة على مدار الساعة في مقر البعثة ومراكزها الإقليمية	نعم	تم تعزيز خدمات مراقبة الدخول والخروج وأمن المنطقة المحيطة من خلال تغيير الشركة المتعاقد معها لتوفير حراس الأمن، وتركيب كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، والاضطلاع بدوريات أمنية إضافية خاصة بالموظفين الدوليين، وتزويد موظفي الأمن وحراس الأمن المتعاقد معهم بالملابس الواقية من الأمطار.

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

			الفرق	
	الاعتماد	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	١ ٤٧٧,٨	١ ٥٩١,٨	(١١٤,٠)	(٧,٧)
الوحدات العسكرية	–	–	–	–
شرطة الأمم المتحدة	٤٥ ١٢٣,٢	٤٥ ٨٢٨,٩	(٧٠٥,٧)	(١,٦)
وحدات الشرطة المشكّلة	١٧ ٤٥٣,٩	١٦ ١٨٩,٨	١ ٢٦٤,١	٧,٢
المجموع الفرعي	**٦٤ ٠٥٤,٩**	**٦٣ ٦١٠,٥**	**٤٤٤,٤**	**٠,٧**
الأفراد المدنيون				
الموظفون الدوليون	٦١ ٢٨٨,٧	٥٩ ١٤٢,٦	٢ ١٤٦,١	٣,٥
الموظفون الوطنيون	٦ ٧٢٢,٥	٩ ٥٩٧,٧	(٢ ٨٧٥,٢)	(٤٢,٨)
متطوعو الأمم المتحدة	٨ ١١٠,٠	٧ ٣٦٧,٥	٧٤٢,٥	٩,٢
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٦٢١,٨	٧٥٨,٩	٨٦٢,٩	٥٣,٢
المجموع الفرعي	**٧٧ ٧٤٣,٠**	**٧٦ ٨٦٦,٧**	**٨٧٦,٣**	**١,١**
التكاليف التشغيلية				
الأفراد المقدّمون من الحكومات	–	–	–	–
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	٦٦٨,٤	٤٥٢,٣	٢١٦,١	٣٢,٣
السفر الرسمي	٦ ٠٢٣,٢	٣ ٣٣١,٢	٢ ٦٩٢,٠	٤٤,٧
المرافق والهياكل الأساسية	١٥ ٩٩٠,٤	١٣ ٤٥١,٢	٢ ٥٣٩,٢	١٥,٩
النقل البري	٢ ٧٣٩,٣	٢ ٩٩٨,٧	(٢٥٩,٤)	(٩,٥)
النقل الجوي	١٩ ٨٠٥,٣	١٥ ٠٣٢,١	٤ ٧٧٣,٢	٢٤,١
النقل البحري	–	–	–	–
الاتصالات	٧ ٧٥٧,٤	٥ ٥٢٧,٨	٢ ٢٢٩,٦	٢٨,٧
تكنولوجيا المعلومات	٥ ٩١٠,٨	٥ ٣١٦,٠	٥٩٤,٨	١٠,١
الشؤون الطبية	١ ٨٩٣,٤	١ ٥٨٨,٩	٣٠٤,٥	١٦,١
المعدات الخاصة	٢٤٤,٣	٢٤٧,١	(٢,٨)	(١,١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣ ١٠٩,٠	٢ ٦٩٦,٤	٤١٢,٦	١٣,٣

الفئة	الاعتماد (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)=(١)-(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
المشاريع السريعة الأثر	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**٦٤ ١٤١,٥**	**٥٠ ٦٤١,٦**	**١٣ ٤٩٩,٩**	**٢١,٠**
إجمالي الاحتياجات	**٢٠٥ ٩٣٩,٤**	**١٩١ ١١٨,٨**	**١٤ ٨٢٠,٦**	**٧,٢**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٧ ٧٦٠,٧	٨ ٧٠٨,٦	(٩٤٧,٩)	(١٢,٢)
صافي الاحتياجات	**١٩٨ ١٧٨,٧**	**١٨٢ ٤١٠,٣**	**١٥ ٧٦٨,٤**	**٨,٠**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٢٠٥ ٩٣٩,٤**	**١٩١ ١١٨,٨**	**١٤ ٨٢٠,٦**	**٧,٢**

باء – موجز للمعلومات المتعلقة بعمليات نقل الاعتمادات فيما بين الفئات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	التوزيع الأصلي	الاعتماد	
		المبالغ المنقولة	التوزيع المنقّح
أولا – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٦٤ ٠٥٥	٣ ١٢٠	٦٧ ١٧٥
ثانيا – الأفراد المدنيون	٧٧ ٧٤٣	٨٢٠	٧٨ ٥٦٣
ثالثا – التكاليف التشغيلية	٦٤ ١٤٢	(٣ ٩٤٠)	٦٠ ٢٠٢
المجموع	**٢٠٥ ٩٤٠**	**–**	**٢٠٥ ٩٤٠**
النسبة المئوية للاعتمادات المنقولة إلى مجموع الاعتمادات			١,٩

٤٨ – تم خلال فترة الأداء نقل ما مجموعه ٣ ٩٤٠ ٠٠٠ دولار من بند التكاليف التشغيلية، وذلك في المقام الأول لتغطية العجز الناجم عن ارتفاع معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة الذي يسدد للمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، كان العجز يرجع جزئيا إلى الاحتفاظ بوحدة واحدة من وحدات الشرطة المشكلة ومعداتها المملوكة للوحدات، وإلى ارتفاع مرتبات الموظفين الوطنيين عما كان مقررا.

جيم – نمط الإنفاق الشهري

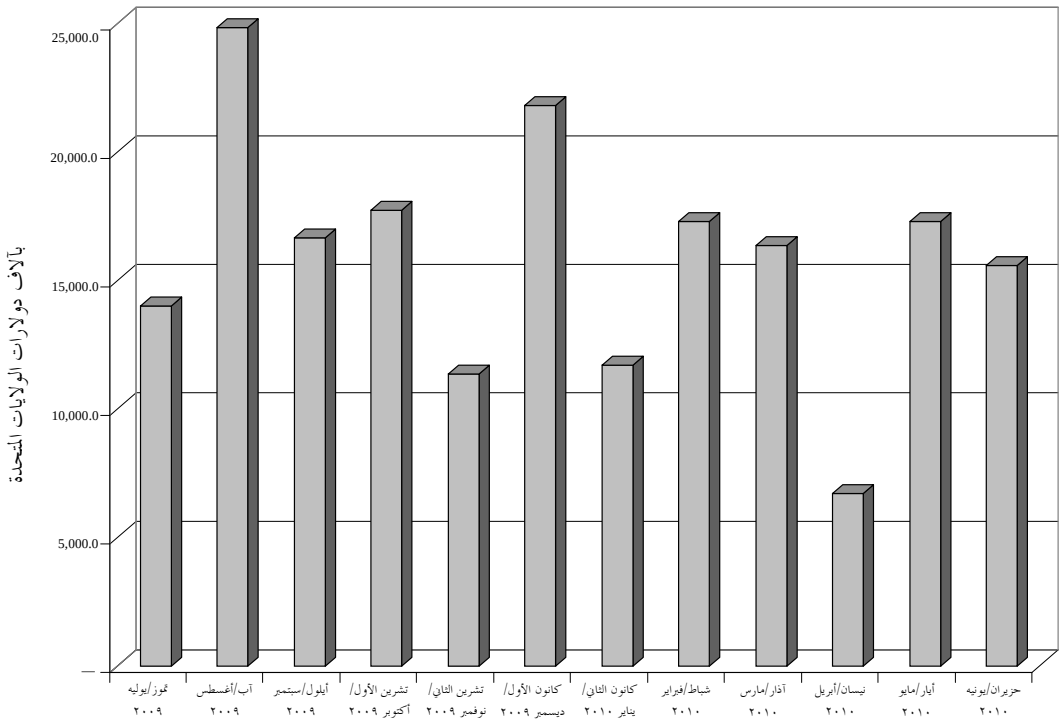

٤٩ - كان نمط الإنفاق خلال فترة الأداء يعكس معدلا للإنفاق أعلى من المتوسط، لا سيما في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكانت الزيادات الخاصة بكل من شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر تتصل بشراء الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للنقل البري والجوي، وبالخدمات الأمنية، وذلك نتيجة للالتزامات الناشئة لضمان تخصيص الأموال اللازمة للأنشطة على مدى الفترة المالية بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، كان ارتفاع التكاليف في شهر كانون الأول/ديسمبر يعزى إلى الالتزامات التي نشأت فيما يخص المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والوحدات العسكرية. وكان السبب الرئيسي لانخفاض النفقات في شهر نيسان/أبريل هو الإفراج عن الالتزامات التي سبق الارتباط بها والمبالغ المرتبط بها فيما يتعلق بعقود إجمالي قيمتها ١١,٩ مليون دولار تم إلغاؤها، وتعديل شروط العقد الخاص بالعمليات الجوية لتعكس انخفاض ساعات الطيران عن المتوقع.

دال – إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الفوائد	٨٣٤,٩
إيرادات أخرى/متنوعة	٨٢١,١
التبرعات النقدية	–
تسويات الفترات السابقة	(١,٥)
إلغاء التزامات الفترات السابقة	١ ٣٢٠,٤
المجموع	**٢ ٩٧٤,٩**

هاء – المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	
المراقبون العسكريون	–
الوحدات العسكرية	–
وحدات الشرطة المشكّلة	٣ ٤١٦,٠
المجموع الفرعي	**٣ ٤١٦,٠**
معدات الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	١ ١٦٠,٦
الاتصالات	٥٢٧,٦
الشؤون الطبية	١٦٩,٣
المعدات الخاصة	٢٤٧,٠١
المجموع الفرعي	**٢ ١٠٤,٥**
المجموع	**٥ ٥٢٠,٥**

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٠٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	٠,٠٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٦٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي	٠,٥ إلى ٤,٥		
عامل النقل الإضافي			

واو – قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز البعثة[أ]	-
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	٢ ٨٣٠,١
المجموع	**٢ ٨٣٠,١**

(أ) يعكس قيمة الإيجار السنوي للمباني الحكومية التي تشغلها البعثة في ديلي، وبوكاو، بونبونارو، كوفاليما، وأويكوسي.

رابعا – تحليل التباين[١]

	الفرق	
المراقبون العسكريون	(١١٤,٠)	(٧,٧ ٪)

٥٠ – يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى الزيادة في معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة. وقد تم تطبيق معدلات بدل الإقامة بعد أن قدمت الميزانية المقترحة فلم يرد بها المعدل الجديد البالغ ١٤٠ دولارا لمدة الثلاثين يوما الأولى و ١١٩ دولارا بعد ذلك. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في تكاليف السفر المتعلق بنقل الأفراد إلى المواقع وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن بسبب انخفاض أسعار التذاكر، بالإضافة إلى عدم الإبلاغ بأي مطالبات بالتعويض عن الوفاة والعجز.

	الفرق	
شرطة الأمم المتحدة	(٧٠٥,٧)	(١,٦ ٪)

(١) ترد مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويقدك تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٥١- يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى زيادة في معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة وإلى ارتفاع مستوى شغل الوظائف عما كان متوقعا. وبلغ متوسط قوام قوات شرطة الأمم المتحدة ٩٧١ فردا، وذلك مقارنة بالمستوى المدرج في الميزانية، وهو ٨٩٢ فردا. ويقابل هذا الفرق انخفاض في تكاليف السفر المتعلق بنقل الأفراد إلى المواقع وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، بسبب استخدام رحلات الطيران العارض بدلا من التذاكر التجارية الفردية.

	الفرق	
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٢٦٤,١	٧,٢ ٪

٥٢ - يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض احتياجات السفر المتعلق بنقل الأفراد إلى المواقع وتناوبهم، بسبب استخدام رحلات الطيران العارض بدلا من التذاكر التجارية، وهو ما يقابله جزئيا ارتفاع في مستوى تسديد تكاليف وحدات الشرطة وما يتصل بها من معدات مملوكة للوحدات، بالنظر إلى أن إحدى وحدات الشرطة المشكلة لم يجر إعادتها إلى الوطن. وبالإضافة إلى ذلك، يعزي انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض تكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات.

	الفرق	
الموظفون الدوليون	٢ ١٤٦,١	٣,٥ ٪

٥٣ - يعزى أساسا الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض النفقات في إطار التكاليف العامة للموظفين، بالمقارنة مع المبلغ المرصود في الميزانية الذي تضمن اعتمادات تتعلق بإجراء تغييرات في التكاليف العامة للموظفين وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ المتعلق بالترتيبات التعاقدية الجديدة للموظفين التي دخلت حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي حين رصدت اعتمادات لما متوسطه ٣٥٧ فردا في إطار تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين، بلغ المتوسط الفعلي لهذه الفترة ٣٥٨ فردا. ويقابل جزئيا هذا الانخفاض في التكاليف ارتفاع في التكاليف المدرجة في إطار مرتبات الموظفين والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بسبب ارتفاع متوسط المرتبات عما هو مرصود في الميزانية.

	الفرق	
الموظفون الوطنيون	(٢ ٨٧٥,٢)	(٤٢,٨ ٪)

٥٤ - نتج الفرق في المقام الأول عن زيادة الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين بسبب زيادة مستويات متوسط المرتبات والتكاليف ذات الصلة الناجمة عن الترتيبات التعاقدية الجديدة التي وضعت وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل الشغور الفعلي البالغ ٩,٣ في المائة أقل بالمقارنة مع المعدل المعتمد في الميزانية، وهو ١٠ في المائة.

		الفرق
متطوعو الأمم المتحدة	٧٤٢,٥	٩,٢ ٪

٥٥ - يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى إعادة ٥٠ في المائة من المتطوعين المؤقتين إلى أوطانهم بعد الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكانت التكاليف المدرجة في الميزانية للمتطوعين المؤقتين تغطي مدة ١١ شهرا، غير أنه تم إعادة ٢٩ فردا من أصل ٦٢ فردا إلى أوطانهم بعد ٦ أشهر. وأما الباقون، ونسبتهم ٥٠ في المائة، فقد كلفوا بالمساعدة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

		الفرق
المساعدة المؤقتة العامة	٨٦٢,٩	٥٣,٢ ٪

٥٦ - يعزى أساسا الفرق في إطار هذا البند إلى التأخر في استقدام الأفراد، ووصول معدل الشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين إلى ٦٣,٦ في المائة.

		الفرق
الخبراء الاستشاريون	٢١٦,١	٣٢,٣ ٪

٥٧ - يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض تكاليف الخبراء الاستشاريين المعنيين بأغراض غير أغراض التدريب، بسبب تأجيل برنامج الشؤون السياسية من أجل تحليل استراتيجيات الأحزاب السياسية والتفاعل مع الأعمال التجارية الناشئة في تيمور - ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى وحدة التدريب القدرة الكاملة للشروع في جميع أنشطة التدريب داخل البعثة، ومن ثم، لم يجر الاضطلاع ببعض أنشطة التدريب التي كانت مقررة لهذه السنة المالية.

		الفرق
السفر الرسمي	٢ ٦٩٢,٠	٤٤,٧ ٪

٥٨ - يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض في السفر داخل منطقة البعثة، وهو ما خضع لرصد دقيق طوال السنة المالية، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف السفر الفعلية عما كان مقررا. وعلاوة على ذلك، تم تأجيل عدد كان مقررا من أنشطة التدريب في الخارج ومن عمليات السفر إلى الخارج من أجل الحفاظ على سير العمل العادي، وتأمين التغطية الكافية في البعثة.

		الفرق
المرافق والهياكل الأساسية	٢ ٥٣٩,٢	١٥,٩ ٪

٥٩ - يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض تكلفة خدمات الصيانة بعد طرح عطاء تنافسي، والتأخر في توريد آلات النسخ التصويري، وانخفاض عدد المرافق الجاهزة التي تم شراؤها، وعدم الاضطلاع بأعمال إصلاح الطرق، وانخفاض النفقات المتعلقة بمواد التنظيف. ويقابل جزئيا هذا الانخفاض في النفقات ارتفاع في نفقات قطع الغيار، والوقود والزيوت ومواد التشحيم، ولوازم الصيانة، والأثاث المكتبي.

		الفرق
النقل البري	(٢٥٩,٤)	(٩,٥ ٪)

٦٠ - يعزى أساسا الفرق في إطار هذا البند إلى ارتفاع نفقات الوقود نتيجة لارتفاع أسعار الوقود عما ورد في الميزانية على الرغم من انخفاض الاستهلاك. وبينما أدرج في الميزانية مبلغ قدره ٠,٤٠ دولار لكل لتر، بلغت التكلفة الفعلية للوحدة في المتوسط ٠,٦٥ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تعزى الزيادة في التكلفة إلى رسوم المناولة ذات الصلة، وشراء وحدة طاقة كهربائية أرضية، ونفقات من السنة المالية السابقة تتعلق بتغطية تكاليف الشحن الخاصة بالمركبات، حملت خطأ على بعثة أخرى. وقابل هذا جزئيا انخفاض في نفقات الإصلاح وقطع الغيار.

		الفرق
النقل الجوي	٤ ٧٧٣,٢	٢٤,١ ٪

٦١ - يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض ساعات الطيران والتكاليف الفعلية الخاصة بعمليات الطائرات الثابتة الجناحين وطائرات الهليكوبتر، فضلا عن انخفاض تكاليف وقود الطيران بسبب انخفاض الاستخدام. وقد خفضت ساعات الطيران نتيجة لتغير مفهوم البعثة عن العمليات وخطة الطيران. وبالإضافة إلى ذلك، تمت إعادة طائرة هليكوبتر إلى

الوطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وكان الانخفاض في الاحتياجات يعزى جزئيا أيضا إلى انخفاض تكاليف الخدمات عما كان متوقعا بسبب قرار عدم الاستعانة بخدمات فريق فني لمواجهة الطوارئ.

	الفرق	
الاتصالات	٢ ٢٢٩,٦	٪ ٢٨,٧

٦٢ - يعزى أساسا الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض التكاليف نتيجة لعجز البائع عن إنشاء خطوط للاتصال بقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، والتقلبات في مستوى الاستخدام. وكان انخفاض التكلفة يعزى أيضا إلى انخفاض عدد المواقع التي تم استئجارها شهريا لشركة تيمور للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت نفقات الخدمات الإعلامية أقل بسبب التأخر في استقدام الموظفين.

	الفرق	
تكنولوجيا المعلومات	٥٩٤,٨	٪ ١٠,١

٦٣ - يعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض الموارد اللازمة للمعدات والتراخيص عما كان مقررا، بسبب حسن حالة المعدات وحسن صيانتها والتعامل معها. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى الانخفاض في النفقات إلى التأخر في بدء العمل بتراخيص التطبيقات الجديدة وفي شرائها في الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وقابل هذا الفرق زيادة في رسوم مقدمي الخدمات.

	الفرق	
الشؤون الطبية	٣٠٤,٥	٪ ١٦,١

٦٤ - يعزى أساسا الفرق تحت هذا البند إلى عدم اشتراط الإجلاء الطبي للأفراد عن طريق الإسعاف الجوي إلى مستشفى في أديلايد أو سيدني. وكان الانخفاض في النفقات يعزى أيضا جزئيا إلى انخفاض الاحتياجات من اللوازم الطبية بسبب التأخير في افتتاح المرفق الجديد المعزز من المستوى الأول.

	الفرق	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤١٢,٦	٪ ١٣,٣

٦٥ - ويعزى الفرق في إطار هذا البند إلى تأجيل المشتريات الخاصة بمعدات الرعاية الاجتماعية وغيرها من المعدات وانخفاض تكلفة التأمين العام.

خامسا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

في ما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما بشأن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي:

(أ) **البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٦٠٠ ٨٢٠ ١٤ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛**

(ب) **البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى المتعلقة بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٠، والبالغة ٩٠٠ ٩٧٤ ٢ دولار، المتأتية من إيرادات الفوائد (٩٠٠ ٨٣٤ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (١٠٠ ٨٢١ دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٤٠٠ ٣٢٠ ١ دولار)، وهي مبالغ قابلتها تسويات من الفترات السابقة (٥٠٠ ١ دولار).**

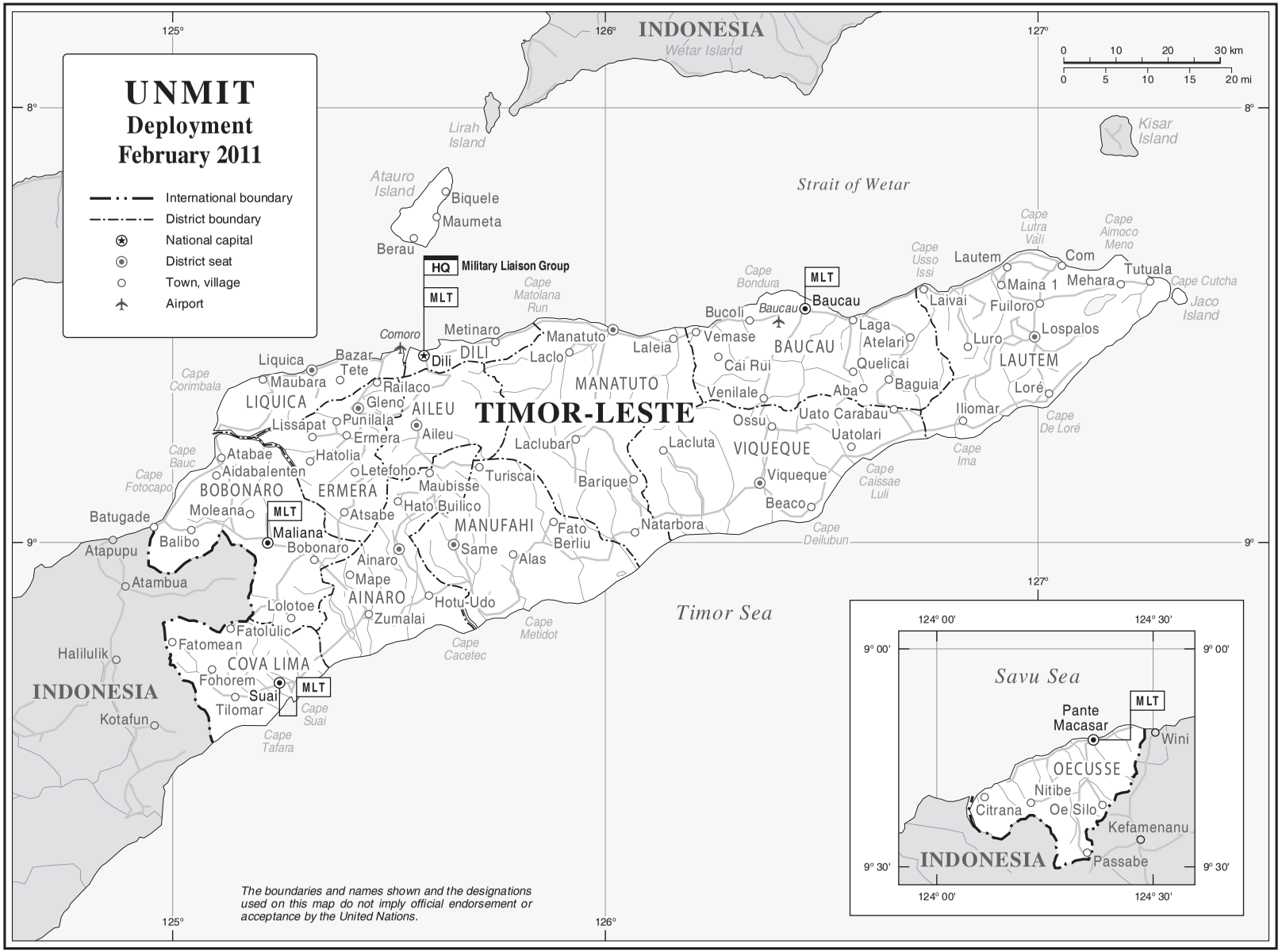

Map No. 4286 Rev. 8 UNITED NATIONS
February 2011 (Colour)

Department of Field Support
Cartographic Section